

ميشيل سليمان. ولكن الخلاف بين الفصائل اللبنانية استمر بشأن ما إذا كان تشكيل الحكومة ينبغي أن يتم قبل الانتخابات أو بعدها. ودعا وكيل الأمين العام إلى حوار مفتوح وصادق بين الأحزاب^(٣١٧).

(٣١٧) انظر المحاضر الحريية S/PV.5746 و S/PV.5767 و S/PV.5788 و S/PV.5815.

من أن عمليات التحليق الجوية الإسرائيلية انتهكت باستمرار المجال الجوي اللبناني، وهي عمليات جوية ترمي، وفقا لما ذكرته إسرائيل، إلى التصدي لانتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة. وظلت حدة التوترات السياسية في لبنان مرتفعة بشأن الانتخابات الرئاسية. وعلى الرغم من أن فترة ولاية الرئيس الحالي قد انتهت دون إجراء الانتخابات في الموعد المحدد بسبب التزاعات السياسية، فقد بدا في نهاية كانون الأول/ديسمبر أن ثمة اتفاقا بشأن ترشيح العماد

٣٥ - البنود المتعلقة بالعراق

ألف - الحالة بين العراق والكويت

البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في الجلسة ٤٩٣٠، المعقودة في ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٩١٤^(١)، المعقودة في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤، استمع مجلس الأمن إلى إحاطتين من ممثلي المملكة المتحدة والولايات المتحدة^(٢) فيما يتعلق بالحالة في العراق، أعقبتهما بيانات من جميع أعضاء المجلس.

ألقى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الضوء على العمل الجاري الذي يقوم به مجلس الحكم العراقي لوضع القانون الإداري الانتقالي الذي يحدد المبادئ الأساسية للحكومة الانتقالية المستقبلية في العراق، فضلا عن سبل الحماية الأساسية للحريات المدنية والدينية والسياسية لجميع العراقيين، والذي سيطبق خلال الفترة الانتقالية إلى

الديمقراطية الكاملة والدائمة وإلى حين دخول دستور دائم حيز النفاذ. وأشار إلى التحديات المختلفة والهامة، ولا سيما استمرار أجواء انعدام الأمن في جميع أنحاء البلد، وضرورة تقديم المساعدة الإنسانية والاقتصادية إلى العراق. وأعاد تأكيد ما قاله رئيس الولايات المتحدة من أن الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور حيوي في العراق، سواء قبل أو بعد انتقال السلطة إلى العراقيين في تموز/يوليه، وقال إنه يرحب بالمشاركة النشطة للأمم المتحدة هناك، مشيرا إلى أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به قبل ٣٠ حزيران/يونيه. وأبلغ المجلس بأن صدام حسين محبوس، ومن المقرر أن تجري محاكمته على الجرائم المرتكبة ضد الشعب العراقي والإنسانية.

وفيما يخص الأمن، قال إن موالين للنظام السابق ومقاتلين أجانب وإرهابيين واصلوا مهاجمة مخافر الشرطة والتجمعات الدينية والمدارس والهياكل الأساسية والشركاء في الائتلاف، والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة. وبالرغم من أن المعلومات المستقاة من صدام حسين بعد أن ألقى القبض عليه في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في تكريت مكنت قوات التحالف من عرقلة أنشطة المتمردين،

(١) في الجلسة ٤٨٩٧، المعقودة كجلسة خاصة في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أجرى أعضاء المجلس تبادلا بناء للآراء مع رئيس مجلس الحكم العراقي.

(٢) بالنيابة عن سلطة التحالف المؤقتة عملا بالقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

قصير. وأبرز التقرير كذلك أن هناك توافقاً في الآراء بين العراقيين بضرورة الإبقاء على الموعد النهائي المحدد في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ لنقل السيادة إلى حكومة مؤقتة. ومن شأن التوصل إلى قرار بشأن توقيت الانتخابات أن يتيح الفرصة والمجال أمام العراقيين - سواء ممن هم في مجلس الحكم أو الأطراف غير المشاركة في العملية السياسية - وسلطة التحالف المؤقتة للمشاركة في حوار أكثر تركيزاً بشأن الآلية التي ستنقل إليها السيادة يوم ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

وفيما يتعلق ببرنامج "النفط مقابل الغذاء"، أشار الممثل إلى أن البرنامج كان قد أُنهي اعتباراً من ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣^(٤)، وأن برنامج الأغذية العالمي يقوم في الوقت الراهن بمساعدة سلطة التحالف المؤقتة ووزارة التجارة العراقية على الحفاظ على تزويد نظام التوزيع العام بسلات الأغذية. ومن المقرر أن تسيطر وزارة التجارة سيطرة كاملة على جميع جوانب هذا البرنامج ابتداءً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

وفيما يخص مسائل البحث عن أسلحة الدمار الشامل في العراق والقضاء عليها، أشار إلى أن فريق المسح الميداني في العراق لم يستطع التأكد من صحة بعض التقييمات الاستخباراتية التي وضعتها الولايات المتحدة وبلدان أخرى قبل الحرب حول مخزونات العراق المحتملة من تلك الأسلحة، بيد أنه يلزم القيام بعمل إضافي قبل أن يتسنى معالجة هذه المسألة بشكل كامل. وأشار كذلك إلى أن الرئيس السابق لفريق المسح الميداني في العراق كان قد أبلغ عن اكتشاف أدلة واضحة على أن النظام السابق ظل يخفي الأنشطة الجارية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل عن لجنة

فإن الهجمات ضد قوات القوة المتعددة الجنسيات، فضلاً عن المدنيين العراقيين قد ازدادت على مدى الشهرين الماضيين. ومع ذلك، فإن تصميم الشعب العراقي على تولي المسؤولية الرئيسية عن أمنه لم يتزعزع. وبالتالي، فإن عدد العراقيين في قوات الدفاع المدني، والقوات المسلحة، وشرطة الحدود ودوائر الجمارك والهجرة مستمر في الزيادة بدرجة كبيرة.

وأشار إلى أنه في حين أن العراقيين أنفسهم هم في طليعة تحقيق الاستقرار في العراق، فإن القوات المنتشرة من ٣٥ بلداً مشاركا في القوة المتعددة الجنسيات تواصل تقديم الدعم لشعب العراق بالفعل، واتخذت غيرها من البلدان قرارات سياسية فيما يتعلق بنشر قوات على أرض الواقع في العراق.

وأشار الممثل إلى أن سلطة التحالف المؤقتة واصلت تقديم الدعم إلى عملية المشاورات والانتخابات من أجل تمكين العراقيين من انتخاب ممثلين يعبرون عن تركيبة المجتمعات المحلية وطبيعتها.

ورحب بتقرير فريق الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، وأشار إلى أنه ما زال يتعين البت في مسألة آلية حكم العراق خلال الفترة بين نقل السيادة، المقرر إجراؤه في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، والانتخابات الوطنية. وفي تقريره المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤^(٣)، خلص فريق الأمم المتحدة لتقصي الحقائق إلى أن الانتخابات الحرة والتهيئة لا يمكن إجراؤها قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وأن ما لا يقل عن ثمانية أشهر ضرورية للإعداد للانتخابات بعد وضع الإطار القانوني والمؤسسي. وخلص الفريق إلى إمكانية إجراء الانتخابات بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، أو بعد ذلك بوقت

(٣) S/2004/140

(٤) عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٨٤ (٢٠٠٣).

ورحب جميع أعضاء المجلس بالاستنتاجات والتوصيات التي قدمها الأمين العام في التقرير الذي صدر عقب بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق إلى العراق^(٧). وأعرب المتكلمون بالإجماع عن ضرورة كفالة اضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي، بوصفها مؤسسة مستقلة ومحيدة، في العملية السياسية الجارية، بما في ذلك في الأعمال التحضيرية وتيسير إجراء الانتخابات في المستقبل في العراق. وشدد معظم المتكلمين على أن كسب تأييد العراقيين للعملية السياسية أمر ضروري، وشددوا على أهمية التقيد بالموعد المحدد لنقل السيادة إلى العراقيين وهو ٣٠ حزيران/يونيه. وأعرب جميع أعضاء المجلس عن القلق إزاء الحالة الأمنية الصعبة في البلد.

وأشار ممثل البرازيل إلى أن بعثة تقصي الحقائق، التي كان يقصد بها أن تكون بعثة للتقييم التقني المتعلق بإمكانية إجراء الانتخابات قبل نهاية حزيران/يونيه، قد اكتسبت أهمية سياسية طاغية، كما يشير إلى ذلك ترشيح السيد الأخضر الإبراهيمي لقيادتها، والمشاورات التي جرت في إطار مجموعة أصدقاء العراق، وتقرير الأمين العام^(٨).

وألقى ممثل الجزائر الضوء على الحالة الاقتصادية والاجتماعية الصعبة للعراقيين، ووجه الانتباه إلى مسؤوليات السلطة القائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة عن ضمان حماية السكان على نحو أفضل. وكرر نداء إلى إنهاء الاحتلال، وأشار إلى أن تعزيز حقوق الإنسان يعد عنصراً أساسياً لضمان إنجاز عملية التطبيع^(٩).

(٧) S/2004/140.

(٨) S/PV.4914، الصفحة ١٣.

(٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (أتموفيك)، ولذلك فقد خلص إلى أن العراق ينتهك قرارات مجلس الأمن السابقة. وذكر أن من الواضح أن النظام السابق كان مصمماً على خداع المجتمع الدولي، وأنه استمر في خداعه هذا. وعلاوة على ذلك، فإن بعض أعمال التحليل للوثائق جرت عرقلتها بفعل التدمير المنهجي للوثائق والحواشيب في بعض المرافق العراقية في فترة ما بعد النزاع مباشرة. وأضاف أن فريق المسح الميداني في العراق سيواصل عمله الهام في البلد^(٥).

وقدم ممثل المملكة المتحدة مزيداً من المعلومات عن التقدم الذي أحرزته سلطة التحالف المؤقتة في ميادين التنمية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وزيادة مرتبات موظفي الرعاية الصحية، وإنتاج النفط، وإنشاء أو إصلاح المؤسسات المالية، والجهود الرامية إلى إيجاد مزيد من فرص العمل للعراقيين. وبالتنسيق مع سلطة التحالف، وضعت وزارة العدل العراقية الاستراتيجيات والأنشطة اللازمة لضمان إنشاء أو إعادة بناء المرافق الأساسية للعدالة الجنائية العراقية. وواصلت سلطة التحالف دعم الجهود الرامية إلى تعزيز المجتمع المدني والتثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العراق. وسوف تقوم الوزارة العراقية الجديدة لحقوق الإنسان بدور هام في تشكيل التطورات في مجال حقوق الإنسان في البلد. وذكر أيضاً أن لجنة المراجعة القضائية انتهت من استعراضها لكل قاض ومدع عام في العراق: من حيث العضوية في حزب البعث أو التحقق من التواطؤ في انتهاكات حقوق الإنسان أو الفساد، وترتب على ذلك فصل من الخدمة بنسبة عامة بلغت ٢٥ في المائة^(٦).

(٥) انظر S/PV.4914، الصفحات ٢-٥.

(٦) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

وردا على أحد الأسئلة، أشار ممثل الولايات المتحدة إلى أنه ليس من المتوخى حاليا أن تضطلع الأمم المتحدة بدور في عملية صياغة القانون الإداري الانتقالي. وعلاوة على ذلك، ونظرا لضيق الوقت، والمسائل المتعلقة بالقيود الزمنية، فإن ذلك الدور ليس مرجحا^(١٣).

وفي الجلسة ٤٩٣٠، المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^(١٤) من الأمين العام، يبلغ فيها المجلس بأن مجلس الحكم العراقي قد طلب من الأمم المتحدة المساعدة في تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة، التي تنقل إليها السيادة يوم ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وكذا في الأعمال التحضيرية للانتخابات المباشرة المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وأيدت سلطة التحالف المؤقتة الطلب تأييدا كاملا، وسوف تتعاون بشكل وثيق مع الأمم المتحدة في العراق وتكفل أمن تلك البعثة. وأدلى الرئيس عقب ذلك ببيان باسم المجلس^(١٥)، وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

يعرب المجلس عن ترحيبه وتأييده الشديد لقرار الأمين العام إيفاد مستشاره الخاص السيد الأحضر الإبراهيمي وفريقه، فضلا عن فريق مكلف بتقديم المساعدة الانتخابية إلى العراق في أقرب وقت ممكن، وذلك من أجل تقديم المساعدة وإسداء المشورة للشعب العراقي في تشكيل حكومة عراقية مؤقتة تنقل إليها السيادة يوم ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وكذلك في التحضير للانتخابات المباشرة المقرر إجراؤها قبل نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

(١٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(١٤) S/2004/225.

(١٥) S/PRST/2004/6.

وبعد أن أكد ممثل الاتحاد الروسي على أنه بدون مشاركة الأمم المتحدة سيكون من الصعب توقع تحقيق تسوية دائمة أو حتى التوصل إلى اتفاق على عملية سياسية، ذكر أن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون على استعداد لتقديم المساعدة؛ ولكن شكل وتوقيت تلك المساعدة سوف يخضع للاعتبارات الأمنية التي يحددها الأمين العام، نظرا للحالة المتدهورة غير المستقرة في البلد. وذكر أن موقف حكومته يتمثل في أن ولايتي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق ما زالتا على جدول أعمال المجلس^(١٦).

فيما يتعلق بتهيئة بيئة آمنة، ذكر ممثل ألمانيا أن ذلك سيبقى من مسؤولية سلطة التحالف المؤقتة، بالتعاون مع هيكل الأمن العراقية^(١٧).

وبينما شدد ممثل فرنسا على أن الموعد النهائي ٣٠ حزيران/يونيه ينبغي أن يؤدي إلى استعادة حقيقية للسيادة العراقية، ونقل السلطة والموارد إلى العراقيين، فقد أكد على أن القرارات الهامة التي تنطوي على مستقبل العراق ينبغي أن تؤجل لتبنت فيها الحكومة العراقية المنتخبة في المستقبل. وذكر أن الأمين العام قد أشار إلى أن الأمم المتحدة ستطلب ولاية واضحة ومحددة من شأنها أن تضمن استقلالها، وتأخذ في الاعتبار الظروف الجديدة، وتساءل عما إذا كان من شأن القرارات القائمة أن توفر إطارا ملائما، واقترح أن قرارا جديدا للمجلس يمكن أن يصبح ضروريا لدعم استعادة السيادة العراقية، ودعم وتحديد الترتيبات الجديدة^(١٨).

(١٦) المرجع نفسه، الصفحات ١١-١٣.

(١٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(١٨) المرجع نفسه، الصفحتان ١٦-١٨.

نقل السيادة إلى الحكومة العراقية المؤقتة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ من شأنه أن يمثل بداية عهد جديد، فإن قوات التحالف ستواصل توفير الإسناد اللازم للقوات الأمنية العراقية إلى أن يمكنها أن تتحمل بمفردها المسؤولية عن الأمن في العراق^(١٧).

القرار ١٥٣٨ (٢٠٠٤) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٤٩٤٦، المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٩٤٦، المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤^(١٨)، كان معروضا على المجلس مشروع قرار قدمته وإسبانيا وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق ببرنامج النفط مقابل الغذاء^(١٩). وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٥٣٨ (٢٠٠٤)، الذي قرر المجلس بموجبه في جملة أمور ما يلي:

يرحب بتعيين هيئة التقصي المستقلة الرفيعة المستوى للتحقيق في إدارة وتسيير برنامج النفط مقابل الغذاء؛

يدعو سلطة التحالف المؤقتة في العراق وجميع الدول الأعضاء الأخرى، بما في ذلك سلطاتها التنظيمية الوطنية، إلى أن تتعاون تعاوناً تاماً بجميع الوسائل المناسبة مع هيئة التقصي؛
يتطلع إلى تلقي التقرير النهائي لهيئة التقصي.

(١٧) S/PV.4944، الصفحات ٢-٥.

(١٨) كان ممثل العراق حاضراً في الجلسة.

(١٩) S/2004/311.

ويناشد المجلس جميع الأطراف في العراق أن تتعاون بصورة تامة مع فريقَي الأمم المتحدة، ورحب بالدعم الأمني وأشكال الدعم الأخرى المقدمة إليهما من مجلس الحكم العراقي وسلطة التحالف المؤقتة.

المداولات التي دارت في الجلسة ٤٩٤٤ المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٩٤٤، المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها ممثل الولايات المتحدة بالنيابة عن الدول الأعضاء المساهمة في القوة المتعددة الجنسيات، بشأن الجهود المبذولة والتقدم المحرز فيما يخص القوة المأذون بها بموجب القرار ١٥١١ (٢٠٠٣)^(١٦).

وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن التزام بلده بتوفير الأمن في العراق، بالتعاون مع القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية، على الرغم من الزيادة في أعمال العنف والهجمات من جانب المتمردين. وأبلغ المجلس بالجهود التي تبذلها القوة لتنفيذ القرار ١٥١١ (٢٠٠٣) عن طريق أنشطة تتراوح ما بين توفير المساعدة الإنسانية، والإعمار، وترميم الهياكل الأساسية، وتقديم المساعدة إلى الحكومة المحلية المدنية، واحتجاز المشتبه فيهم ممن يشكلون خطراً على الأمن. وأبلغ عن إحراز تقدم كبير في تجنيد وتدريب قوات الأمن العراقية. كما ذكر أن الولايات المتحدة شرعت، بدعم من الأمم المتحدة، في التماس المساهمات في القوة من أجل حماية بعثة ذات قاعدة عريضة للأمم المتحدة في العراق. وحث الدول الأعضاء على المساهمة بقوات للاضطلاع بمهمة الدعم الأمني للأمم المتحدة. وأشار إلى أنه على الرغم من أن

(١٦) قدمت الإحاطة الإعلامية عملاً بالفقرة ٢٥ من القرار ١٥١١ (٢٠٠٣).

للتأثير على أي حزب سياسي أو مجموعة سياسية. ولمنع هذا، فإن الحكومة المؤقتة ينبغي ألا تكون لها سلطة الدخول في التزامات طويلة الأجل مما يمكن أن تنتظر قرارا من الحكومة المنتخبة. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترح المستشار الخاص بإنشاء مجلس استشاري، ينبغي أن يعمل كهيئة استشارية للحكومة المؤقتة، ويعينه المؤتمر الوطني. ويعين المندوبون إلى ذلك المؤتمر الذين يمثلون جميع المحافظات العراقية وجميع الفئات، من قبل لجنة تحضيرية تتكون من عدد قليل من العراقيين ذوي السمعة الطيبة، بمن فيهم قضاة ممن لا يسعون إلى مناصب سياسية. وينبغي للمؤتمر الوطني بالإضافة إلى ذلك معالجة مسائل المصالحة الوطنية، وجوانب القانون الإداري الانتقالي، وعملية "اجتثاث البعث"، والشواغل المتعلقة باتباع الإجراءات القانونية الواجبة مع المعتقلين الحاليين^(٢٠).

وفي الجلسة ٤٩٥٣، المعقودة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أدلى الرئيس ببيان باسم المجلس^(٢١)، وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

يؤيد بقوة جهود المستشار الخاص وتفانيه ويرحب بالأفكار المؤقتة التي طرحها كأساس لتشكيل حكومة عراقية مؤقتة تنقل إليها السيادة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤؛

ويشجع الأمين العام ومستشاره الخاص على مواصلة الجهود الدؤوبة التي يبذلونها؛

ويهيئ بالأطراف العراقية كافة أن تتعاون تعاوننا كاملا مع المستشار الخاص، كما يهيئ بحيران العراق والمجتمع الدولي بكامله تقديم كل الدعم الممكن لهذه الجهود.

(٢٠) S/PV.4952، الصفحات ٢-٨.

(٢١) S/PRST/2004/11.

البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في الجلسة ٤٩٥٣، المعقودة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٩٥٢، المعقودة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من المستشار الخاص للأمين العام، الذي ترأس بعثة الأمم المتحدة إلى العراق في الفترة من ٤ إلى ١٥ نيسان/أبريل استجابة لطلب من مجلس الحكم العراقي وسلطة التحالف المؤقتة، إلى الأمم المتحدة لتقديم المساعدة والمشورة في تشكيل حكومة مؤقتة للعراق، وكذلك في التحضير لإجراء الانتخابات في المستقبل. وشدد المستشار الخاص للأمين العام على الحاجة إلى مواصلة القيام بعملية سياسية ذات مصداقية رغم الشواغل الأمنية الشديدة في العراق، بما في ذلك القتال في الفلوجة، وأورد بإيجاز أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها البعثة.

وشدد على أنه من الأفضل الإسراع في تشكيل حكومة عراقية ذات مصداقية لتتولى زمام القيادة، لا سيما لأن عدم وجود حكومة ذات سيادة يعد جزءا من المشكلة. وقال إن جميع العراقيين تقريبا الذين التقى بهم قد حثوه على ألا يكون هناك أي تأخير في وضع حد للاحتلال بحلول ٣٠ حزيران/يونيه. وذكر أن الانتخابات المقرر أن تجري في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، كانت معلما هاما، وأفاد بأن فريقا انتخابيا تابعا للأمم المتحدة يعمل في بغداد على مساعدة هذه العملية. وأشار إلى أن الحكومة المؤقتة ينبغي أن تكون بقيادة رئيس الوزراء، وأن يكون رئيس الجمهورية رئيسا للدولة، مع نائبين للرئيس. ولتجنب خلق انطباع بأن المعينين سيستخدمون مناصبهم لفائدة حزب سياسي أو مجموعة سياسية معينة، ينبغي أن لا يترشح رئيس الوزراء والرئيس ونائبا الرئيس في الانتخابات المقبلة. وشدد على أن الحكومة المؤقتة ينبغي أن تتوخى الحذر من استخدام مركزها

العراقية. وستوضع ترتيبات للتنسيق والتشاور بين قوات التحالف والحكومة المؤقتة ذات السيادة للعراق. وذكر أيضا إن الائتلاف يعمل على إنشاء وحدة داخل القوة المتعددة الجنسيات تحت قيادة موحدة مكرسة لتوفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة ومرافقها وذلك بهدف تمكين الأفراد الدوليين التابعين للأمم المتحدة من العودة إلى العراق.

وفيما يتعلق بعملية الانتقال السياسي، أشار إلى موافقة مجلس الحكم في شباط/فبراير على القانون الإداري الانتقالي والإطار الذي وضعه للحكومة الانتقالية والانتخابات الوطنية. وسلط الضوء على أهمية العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في هذا الصدد، ولا سيما المساعدة التي قدمها السفير الإسرائيلي في تحديد الحكومة المؤقتة، والعمل الذي يضطلع به فريق المساعدة الانتخابية في مجال وضع الركائز الرئيسية الثلاث للمنظومة الانتخابية في العراق وهي: اللجنة الانتخابية المستقلة، واتفاق بشأن الطرائق الانتخابية، وقانون الأحزاب السياسية.

وأشار كذلك إلى أن المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات قد جمع وثائق "النفط مقابل الغذاء" استعدادا لتحقيقاته الخاصة في البرنامج، ومبديا كذلك استعداده لمساعدة الأمم المتحدة في التحقيقات التي تجريها في المخالفات المزعومة.

وأفاد بأن فريق المسح الميداني في العراق يواصل البحث عن أسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من هياكل أساسية. وحدد فريق الدراسة الاستقصائية برامج البحث العراقية بأنها "تطبيقات محتملة" في مجموعة متنوعة من البرامج المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وأبلغ عن العديد من الانتهاكات لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك "جهود شراء عراقية غير قانونية للحصول على مواد ذات استخدام مزدوج". ويعمل فريق المسح الميداني أيضا على تحديد نوايا

المداولات التي دارت في الجلسات ٤٩٧١ و ٤٩٨٢ و ٤٩٨٤، المعقودة على التوالي في ١٩ أيار/مايو و ٣ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٩٧١ المعقودة في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤، استمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين قدمهما ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة^(٢٢).

تناول ممثل الولايات المتحدة مسألة إساءة معاملة المعتقلين العراقيين في سجن أبو غريب، وذكر أن سبعة أفراد عسكريين أمريكيين اتهموا بارتكاب جرائم جنائية، وأن عددا من التحقيقات لا تزال مفتوحة. وأكد أن قوات الولايات المتحدة في العراق يتوجب عليها العمل وفقا لاتفاقيات جنيف، وأن خطوات فورية قد اتخذت من أجل تعزيز السياسات العسكرية لكفالة الامتثال لتلك المعايير. وأضاف أن حكومته ملتزمة بتوفير إمكانية وصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى الأشخاص الذين تحتجزهم الولايات المتحدة في العراق، وقد عملت مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر منذ بداية الحرب.

وكرر ممثل الولايات المتحدة القول بأن سلطة التحالف المؤقتة وإطار الاحتلال المعترف بهما بموجب القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) سينتهيان في ٣٠ حزيران/يونيه، حين يُستعاض عن مجلس الحكم العراقي بحكومة مؤقتة للعراق. وقال إن من المقرر إجراء انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية في موعد لا يتجاوز كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ومع ذلك، ستظل هناك حاجة إلى قوات التحالف في العراق بعد ٣٠ حزيران/يونيه، وذلك بسبب استمرار الهجمات العنيفة التي يشنها المتمردون وانعدام الخبرة نسبيا لدى قوات الأمن

(٢٢) كانت هذه الإحاطة الإعلامية هي الأخيرة من بين الإحاطات الفصلية الأربعة بشأن تنفيذ القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية ببيانات خلال الجلسة^(٢٥).

وشجع وزير خارجية العراق على اعتماد مشروع القرار المعروض على المجلس، ولكنه اقترح إدخال بعض التعديلات التي من شأنها أن تجعله أكثر مواءمة لرغبات الشعب العراقي، والتي تؤكد بشكل لا لبس فيه نقل السيادة إلى شعب العراق وممثليه. وشدد على أن القرار ينبغي أن يؤيد إنشاء حكومة مؤقتة ذات سيادة، ويؤكد من جديد ضرورة سيطرة العراق على موارده الطبيعية، والتسليم بالحاجة إلى استمرار وجود القوة المتعددة الجنسيات في شراكة مع السلطات العراقية، مما يتيح للحكومة المؤقتة السيطرة على المسائل الأمنية. وأفاد كذلك بمخطط رامية إلى عقد مؤتمر وطني بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٤ لتوسيع نطاق المشاركة في العملية السياسية، وذكر أن جزءاً من ولاية الحكومة المؤقتة هو العمل عن كثب مع الأمم المتحدة. وأعرب عن شكره للتحالف لما قدمه من مساعدة في مجال "تحرير الشعب العراقي" من اضطهاد صدام حسين. وأشار إلى أنه نظراً إلى انهيار الدولة ومؤسساتها، فإن العراق لم يدخل بعد مرحلة الحفاظ على أمنه الخاص، وشدد على أن أي خروج سابق لأوانه للقوات الدولية من شأنه أن يؤدي إلى الفوضى وربما إلى حرب أهلية^(٢٦).

وفي معرض مناقشة مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، أعرب معظم المتكلمين عن الرأي القائل إن مشروع القرار ينبغي أن يوجه رسالة واضحة تمثل تحولاً حقيقياً عن الاحتلال، ويكفل أن تتولى

(٢٥) حضر الأمين العام الجلسة، ولكنه لم يدل ببيان. ولم يدل ممثلو إسبانيا وأنغولا والبرازيل وبنن ببيانات.

(٢٦) S/PV.4982، الصفحة ٤.

صدام حسين الاستراتيجية فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل ونظام التفتيش التابع للأمم المتحدة^(٢٣).

وأكد ممثل المملكة المتحدة في معرض تعليقه على مسألة إساءة معاملة المحتجزين في سجن أبو غريب، على أن الأفراد البريطانيين العاملين في العراق يعملون وفقاً لاتفاقيات جنيف، وهو التزام يولونه أهمية كبيرة. وذكر أن حكومته لن تتردد في اتخاذ الإجراءات اللازمة عند تقاعس الجنود البريطانيين عن احترام الالتزامات بموجب القانون الإنساني الدولي، وقد أجرت تحقيقات في جميع الحالات التي وجهت انتباهها إليها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فضلاً عن الحوادث التي توفي فيها مدنيون أثناء الاحتجاز.

ثم قدم إلى المجلس إحاطة إعلامية عن التقدم المحرز في تطوير الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والكهرباء. وقال إنه تم بذل جهود من أجل تحسين المطارات، ونظم الرعاية الصحية، والمؤسسات المالية، وإيجاد فرص عمل جديدة، وتنمية مؤسسات العدالة وحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها النظام السابق، قال إنه تجري إقامة مركز للوثائق والأدلة وقاعدة للبيانات^(٢٤).

وفي الجلسة ٤٩٨٢، المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من وزير خارجية العراق. وأدى ممثلو الاتحاد الروسي، وألمانيا، وباكستان، والجزائر، ورومانيا، وشيلي، والصين، وفرنسا، والفلبين،

(٢٣) S/PV.4971، الصفحات ٢-٥.

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٩.

وأعرب ممثل الصين وفرنسا عن رأي مفاده أن مشروع القرار ينبغي أن يكفل إجراء مشاورات مسبقة مع الحكومة العراقية المؤقتة بشأن العمليات العسكرية الرئيسية وينبغي التماس موافقتها عليها^(٣٠). وشدد ممثلو كل من ألمانيا وشيلي وفرنسا على أن مشروع القرار ينبغي أن يعبر بوضوح عن المبادئ التي تحكم التعاون بين الحكومة العراقية المؤقتة والقوة المتعددة الجنسيات، ويكفل أن تكون للحكومة العراقية المؤقتة الحرية في تمديد أو إنهاء ولاية القوة المتعددة الجنسيات^(٣١).

وأكد ممثل المملكة المتحدة على أن الشراكة بين القوة المتعددة الجنسيات وحكومة العراق ينبغي أن تقوم على أساس أن مجلس الأمن الوطني ينبغي أن يعالج المسائل الكبرى. وقال إن مجلس الأمن سيعمل على التوصل إلى اتفاق بشأن التوجهات الاستراتيجية العامة وبالتحديد الكيفية التي يمكن بها القيام بالعمليات المختلفة. وليس في هذه العملية ما ليس متسقا مع العراق ذي السيادة التامة. وشدد على أن حكومته ترى أنه في حال سحب الموافقة على وجود القوة المتعددة الجنسيات، فإن الركيزة التي تستند إليها القوة من شأنها أن تسقط أيضا^(٣٢).

وردا على مختلف الأسئلة المتعلقة بنص مشروع القرار، ذكر ممثل العراق أن الصياغة الحالية لمشروع القرار المتعلقة بطبيعة السيادة والإطار المرجعي للحكومة "كافية". وقال إن مفهومه للسيادة يعني أنه ينبغي أن تفوض للشعب العراقي وأن يتمتع بها، وأن حكومة العراق ينبغي أن تكون

(٣٠) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (الصين)؛ والصفحة ٩ (فرنسا).

(٣١) المرجع نفسه، الصفحات ٧-٩ (ألمانيا)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (فرنسا)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (شيلي).

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

الحكومة العراقية المؤقتة السيادة في جميع المجالات، بما في ذلك الترتيبات الأمنية. وأكد العديد من المتكلمين ضرورة مراعاة آراء الحكومة العراقية المؤقتة للعراق فيما يتعلق بنص مشروع القرار، وطلبوا من وزير خارجية العراق إبداء رأيه ومقترحاته بشأن الجوانب المختلفة للنص، ولا سيما بشأن الأحكام ذات الصلة بمدى السيادة الممنوحة للحكومة العراقية المؤقتة^(٣٧).

وأكد العديد من الممثلين مجددا أن دور الأمم المتحدة في العراق يعد أمرا حيويا في تعزيز قبول الحكومة العراقية المؤقتة وفي ممارستها للسيادة الكاملة^(٣٨).

وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن مشروع القرار يجي لحظة جديدة في تاريخ العراق: وهي أن احتلال العراق سينتهي وأن الشعب العراقي سيتولى كامل المسؤولية والسلطة عن حكم أمة فخورة. ويشهد اعتماد مشروع القرار في الوقت المناسب على تغيير أساسي في العلاقة بين مجلس الأمن والعراق بعد مرور حوالي ١٤ سنة من قيام صدام حسين بغزو الكويت. وذكر أن حكومته والشركاء في القوة المتعددة الجنسيات سيشترون مع الحكومة المقبلة في العراق في مناقشة طبيعة الشراكة الأمنية، من بين مسائل أخرى. ومن شأن هذه الشراكة أن تقوم على أهداف مشتركة وتعاون ملموس على جميع الأصعدة^(٣٩).

(٣٧) المرجع نفسه، الصفحة ٥ (الجزائر)؛ الصفحة ٧ (الصين)؛ الصفحتان ٧ و ٨ (ألمانيا)؛ الصفحتان ٩ و ١٠ (فرنسا)؛ الصفحة ١٠ (شيلي)؛ الصفحة ٩ (باكستان)؛ الصفحتان ١٠ و ١١ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١١ (الفلبين).

(٣٨) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (باكستان)؛ الصفحة ١٢ (الاتحاد الروسي)؛ الصفحة ١٤ (الفلبين)؛ الصفحة ١٥ (المملكة المتحدة).

(٣٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

وذكر الأمين العام إنه ليس سرا أن الأحداث التي أدت إلى الحرب في العراق، والتطورات التي حدثت منذ ذلك الحين، كانت من بين أكثر الأمور الخلافية التي تعامل معها المجلس منذ نهاية الحرب الباردة. وبالنسبة للكثيرين في شتى أنحاء العالم، كان الأمر الذي يشكل خطرا هو الطريقة التي سُيرسَم بها النظام الدولي ونظام الأمن الجماعي في بداية الألفية الجديدة.

وقال إن الحكومة المؤقتة ستضطلع بمهمة توحيد البلد، وقيادته على نحو فعال إلى حين إجراء الانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وسيحكم عليها الشعب العراقي من خلال أعمالها والنتائج التي ستحققها، خاصة فيما يتعلق بالأمن. وناشد المجلس والمجتمع الدولي عموما، وجيران العراق على وجه الخصوص، الاستجابة على نحو مواتٍ وبسخاء لطلب الحكومة المؤقتة تقديم المساعدة والدعم.

وفيما يتصل بمشروع القرار قيد المناقشة، أكد الأمين العام من جديد استعداد الأمم المتحدة لأن تبذل قصارى جهودها، حسبما تسمح به الظروف، للإسهام في استعادة السلام والاستقرار في عراق موحد وذي سيادة وديمقراطية. وتحقيقا لهذه الغاية، قال إنه يتطلع إلى تحديد واضح للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة، ولتهيئة جميع الظروف، بما في ذلك توفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة وإتاحة الموارد الكافية اللازمة، مما يسمح للمنظمة بتنفيذ ولايتها^(٣٤).

وقدم المستشار الخاص إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن مشاركة الأمم المتحدة في العملية السياسية في العراق، ولا سيما تيسير الجهود الحديثة الرامية إلى اختيار الحكومة

حرة في اتخاذ قراراتها، وأن تتحكم في شؤون الأمن العراقي، بما في ذلك السيطرة على الموارد الوطنية والشؤون المالية. وإذ كرر التأكيد على أن هناك حاجة ماسة إلى القوة المتعددة الجنسيات في العراق، شدد على أهمية أن تكون القوات العراقية تحت السيطرة العراقية. على أنه ينبغي أن يتوقف استمرار وجود القوة المتعددة الجنسيات على موافقة العراق، خلافا لما كان عليه الحال في ظل القرارين ١٤٨٣ (٢٠٠٣) و ١٥١١ (٢٠٠٣) اللذان ينصان على وجود القوة المتعددة الجنسيات بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال. وشدد على أن العراق أصبح جبهة رئيسية في شن الحرب على الإرهاب الدولي، وأن انهيار الدولة العراقية سيكون له تأثير هائل على الأمن في المنطقة. وأضاف أن حكومة العراق ترغب في إيراد إشارات واضحة إلى وضع القوة المتعددة الجنسيات، وإلى عملها وتعاونها مع الحكومة العراقية المؤقتة بروح من الشراكة. وشدد على أن الدعوة إلى الانسحاب الفوري للقوة المتعددة الجنسيات أو تحديد موعد نهائي لسحبها أمر "غير مفيد بالمرّة"، ويمكن أن يفيد الأعداء الذين يريدون تقويض العملية السياسية في العراق. ورحب أيضا بالدور الرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في العمليات السياسية والانتخابية والمتعلقة بإعادة الإعمار. وشدد على أن حكومة العراق ينبغي أن يكون لها رأي في مدة ولاية القوة المتعددة الجنسيات^(٣٣).

وفي الجلسة ٤٩٨٤، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، استمع المجلس إلى بيان أدلى به الأمين العام، وإلى إحاطة إعلامية من مستشاره الخاص. ولم يُبدل أي من أعضاء المجلس ببيانات أثناء الجلسة.

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحات ١٦-٢١.

(٣٤) S/PV.4984، الصفحات ٢-٥.

فقط من يمكن أن تدعي بصورة مشروعة أنهما تمثلان العراق. وفي ختام بيانه شدد على أن كل العمل الذي تدعو الحاجة إلى الاضطلاع به يجب أن يتركز على هدف تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات ذات مصداقية، ستعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وهي مهمة يحتاج العراقيون فيها الدعم الواضح والموحد من المجتمع الدولي ومن جيرانهم ودائنيهم ومن الأمم المتحدة^(٣٥).

القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٤٩٨٧، المعقودة في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٩٨٧، المعقودة في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وجه الرئيس (الفلبين) انتباه المجلس إلى الرسالة المؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ الموجهة من الأمين العام^(٣٦)، ومشروع القرار المقدم من رومانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة^(٣٧).

وطرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) الذي قرر المجلس بموجبه، متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، في جملة أمور، أنه:

يقر تشكيل حكومة مؤقتة ذات سيادة للعراق، على النحو المعروض في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، تتولى كامل المسؤولية والسلطة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ لحكم العراق مع الامتناع عن اتخاذ

(٣٥) المرجع نفسه، الصفحات ٤-٩.

(٣٦) الرسالة الواردة في الوثيقة S/2004/461، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، والتي تحتوي على ملاحظات الأمين العام، ونص الإحاطة الإعلامية التي قدمها مستشاره الخاص إلى المجلس في الجلسة ٤٩٨٤، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

(٣٧) S/2004/460.

العراقية المؤقتة، عقب التوصل إلى أن الانتخابات غير قابلة للتطبيق قبل نقل السيادة في ٣٠ حزيران/يونيه. وأثناء المشاورات مع عراقيين يمثلون مختلف الجماعات والفصائل، جرى الاستماع إلى أقوال تعارض إشراك أي أجنبي في اختيار الحكومة المؤقتة، فضلاً عن أصوات تعارض مشاركة سلطة التحالف المؤقتة أو مجلس الحكم العراقي في هذه العملية. وبعد أن قدم المستشار الخاص معلومات مفصلة عن عملية تشكيل الحكومة المؤقتة، ذكر أن هذه الحكومة تتمتع بـ”مواهب جمّة“، وأنها في وضع يسمح لها تماماً بلم شمل البلد. وفي حين أنها تستحق أن تعطى فرصة عادلة ودعمها كاملاً، لاحظ أن الشعب العراقي في نهاية المطاف سيحكم عليها على أساس أفعالها.

وأعرب المستشار الخاص عن تفاؤله لمعرفة أن رئيس الوزراء قد توصل إلى اتفاق مع الأطراف المعنية بشأن حل الميليشيات، وقال إن هناك مسألة على نفس القدر من الأهمية تتمثل في السجناء المحتجزين في سجن أبو غريب وفي مراكز اعتقال أخرى. غير أنه شدد على أنه، وفقاً لما ذكرته أغلبية العراقيين الذين تشاورت الأمم المتحدة معهم، فإن مشكلة انعدام الأمن لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية وحدها. ومن شأن المؤتمر الوطني أن يتيح الفرصة للبدء في الجهود الرامية إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن كيفية التصدي لتفشي انعدام الأمن.

وقال المستشار الخاص إنه بعد العملية المعقدة والحساسية التي جرت في ظروف أقل من المستوى الأمثل، أنشئت مؤسستان جديدتان أساسيتان في العراق، هما: حكومة مؤقتة، ولجنة وطنية مستقلة للانتخابية. ومع ذلك، أشار إلى أنه ليس من المتوقع أن تكون الحكومة المؤقتة ولا المجلس الوطني للذات يختارهما المؤتمر الوطني هيئات منتخبة، بل إن الحكومة المنتخبة والهيئة التشريعية المنتخبة هما

بعد اعتماد القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) أدلى جميع أعضاء المجلس ببيانات^(٣٩). وأكد العديد من المتكلمين أن القرار يمثل إنهاء الاحتلال واستعادة السيادة الكاملة للعراق، فضلا عن تكليف الأمم المتحدة بدور محدد بوضوح وقيادي في العملية السياسية في البلد. وأعرب معظم المتكلمين عن تقديرهم للمرونة التي أبداهها مقدمو مشروع القرار في الموافقة على مراعاة الكثير من شواغلهم خلال عملية الصياغة، ولا سيما فيما يتعلق بطبيعة سيادة العراق والعلاقة بين الحكومة المؤقتة والقوة المتعددة الجنسيات.

وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن الرسالتين المرفقتين بالقرار تصفان الشراكة الأمنية التي يجري تطبيقها بين حكومة العراق ذات السيادة والقوة المتعددة الجنسيات^(٤٠).

وذكر ممثل المملكة المتحدة أن مسألة العلاقة بين الحكومة العراقية المؤقتة والقوة المتعددة الجنسيات، ولا سيما فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية كانت دون شك أكثر المسائل تعقيدا في المفاوضات. ومع ذلك، فإن الترتيبات التي نتجت عن ذلك، والناشئة عن المناقشة مع الحكومة المؤقتة الجديدة، أوضحت أن قوات الأمن العراقية، بما في ذلك القوات المسلحة، ستكون مسؤولة أمام الوزراء العراقيين، وأن منتدى يقوده العراقيون سيضع الإطار الواسع للسياسة الأمنية العراقية. ومن شأن الآليات التنسيقية الوطنية والإقليمية والمحلية أن تكفل القيادة الموحدة للعمليات التي التزمت الحكومة العراقية بأن تضطلع بها قواتها. وسوف يكون

أي إجراءات تؤثر في مصير العراق فيما يتجاوز الفترة المؤقتة المحدودة، إلى أن تتولى حكومة انتقالية منتخبة للعراق مقاليد الحكم؛

يقرر أن يقوم الممثل الخاص للأمين العام، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، في سياق تنفيذ ولايتهما، وفقا لما تسمح به الظروف، لمساعدة الشعب العراقي والحكومة العراقية، وفقا لما تطلبه حكومة العراق، في جملة أمور، بدور ريادي في توفير المشورة ودعم اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، فضلا عن الحكومة العراقية المؤقتة والجمعية الوطنية الانتقالية بشأن عملية إجراء الانتخابات؛ وتشجيع الحوار وبناء التوافق في الآراء على الصعيد الوطني بشأن صياغة شعب العراق لدستور وطني؛ والمساهمة في تنسيق وإيصال مساعدات التعمير والتنمية والمساعدات الإنسانية؛

يقرر أن تكون للقوة المتعددة الجنسيات سلطة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للمساهمة في صون الأمن والاستقرار في العراق، ويرحب بالرسالتين المرفقتين بالقرار^(٣٨)؛

يقرر استعراض ولاية القوة المتعددة الجنسيات بناء على طلب حكومة العراق أو بعد مضي اثني عشر شهرا من تاريخ اتخاذ هذا القرار، على أن تنتهي هذه الولاية لدى اكتمال العملية السياسية المبينة في الفقرة ٤، ويعلن أنه سينتهي هذه الولاية قبل ذلك إذا طلبت حكومة العراق إنهاءها؛

يقرر ألا يسري الحظر المتعلق ببيع أو توريد الأسلحة والأعتدة المتصلة بها للعراق بموجب قرارات سابقة على الأسلحة أو الأعتدة المتصلة بها اللازمة لحكومة العراق أو للقوة المتعددة الجنسيات لخدمة أغراض هذا القرار؛

يقرر أن تضطلع الحكومة المؤقتة بالحقوق والمسؤوليات والالتزامات المتعلقة ببرنامج النفط مقابل الغذاء.

(٣٨) الرسالتان الواردتان من رئيس وزراء الحكومة العراقية المؤقتة ووزير خارجية الولايات المتحدة، والموجهتان إلى رئيس مجلس الأمن، وتوضحان ترتيبات التنسيق بين القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية.

(٣٩) حضر الجلسة الأمين العام، ولكنه لم يدل ببيان.

(٤٠) S/PV.4987، الصفحة ٢.

والعسكرية في العراق، وأن يتم تسريع وتيرة هذا التحول السياسي للوصول إلى حالة طبيعية^(٤٤).

وأبرز عدة ممثلين أهمية الإشارة في ديباجة القرار إلى التزام جميع الأطراف المسلحة في العراق بالامتناع للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي^(٤٥). وذكر ممثل إسبانيا أيضاً إلى أن ذلك الحكم ينبغي أن يدرج في منطوق القرار^(٤٦).

القرار ١٥٥٧ (٢٠٠٧) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٠٢٠، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤

في الجلسة ٥٠٢٠، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤^(٤٧). ولم يُبدل أي من أعضاء المجلس ببيانات في هذه الجلسة.

ولاحظ الأمين العام في تقريره أنه بسبب الحالة الأمنية، ما زال الموظفون الدوليون التابعون للأمم المتحدة غير مقيمين بصورة دائمة داخل العراق، بل يعملون بدلا من ذلك من عمان والكويت، ومع ذلك فقد واصلوا القيام بمجموعة واسعة من الأنشطة داخل العراق من خلال الجهود التي بذلها الموظفون الوطنيون العراقيون. وتقوم بعثة الأمم

(٤٤) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٤٥) المرجع نفسه، الصفحة ٥ (باكستان). الصفحة ٧ (فرنسا)؛ الصفحة ٩ (الاتحاد الروسي)؛ الصفحة ١٠ (شيلي)؛ الصفحة ١٢ (إسبانيا)؛ والصفحة ١٣ (البرازيل).

(٤٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٤٧) التقرير الوارد في الوثيقة S/625/2004، والمقدم عملا بالفقرة ٢٤ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والفقرة ١٢ من القرار ١٥١١ (٢٠٠٣).

الهدف هو التوصل إلى اتفاق بشأن النطاق الكامل للمسائل المتعلقة بالسياسات الأمنية الأساسية والعمليات الحساسة^(٤١).

وذكر ممثل فرنسا إنه كان يفضل أن يوضح النص أن للحكومة العراقية المؤقتة الكلمة النهائية في القيام بالعمليات العسكرية الحساسة، عوضا عن الإشارة إلى أن الحكومة المؤقتة والقوة المتعددة الجنسيات يجب عليهما التوصل إلى اتفاق، دون تحديد ما قد يحدث في حالة عدم الاتفاق. ومع ذلك، فنظرا إلى أن الحكومة العراقية المؤقتة لم تطلب صراحة حكما بهذا الشأن، قال إن حكومته راضية عن التعديل النهائي، وبالإضافة إلى ذلك لا يمكنها تصور أن القوة المتعددة الجنسيات ستعارض رأي الحكومة العراقية ذات السيادة^(٤٢). وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن من المهم أن لا تمس آلية التنسيق التي ستوضع بين القيادة العراقية الجديدة وقيادة القوة المتعددة الجنسيات بسيادة الحكومة العراقية المؤقتة، وأن العمل الذي تقوم به القوة ينبغي أن يتم بالاتفاق مع السلطات العراقية ذات السيادة. وذكر أيضا أن القرار أكد الحاجة إلى توضيح نهائي للمسائل المتعلقة بالبرامج العسكرية العراقية المحظورة، التي كانت السبب في بداية الحرب على العراق وبالتالي لا يمكن تركها دون حل. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن توقعه أن يبدأ المجلس العمل على تعديل ولايتي لجنة الرصد والتحقق (انموفيك) والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتلائم الظروف الجديدة التي نشأت بموجب القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)^(٤٣). ولاحظ ممثل إسبانيا إنه كان يفضل اصطلاح الأمم المتحدة بتوجيه العملية السياسية

(٤١) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(٤٢) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٤٣) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

الولايات المتحدة، الذي تكلم باسم القوة المتعددة الجنسيات^(٥١). وأدلى ممثل العراق ببيان عقب الإحاطتين.

أشار الأمين العام في تقريره إلى أنه في أعقاب إعادة السيادة إلى الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، شكل عقد المؤتمر الوطني خطوة أخرى على طريق الانتقال السياسي للعراق صوب حكومة منتخبة على أساس دستوري. وقد عُقد المؤتمر في ظل ظروف صعبة وشابته نواقص كثيرة. وعلى وجه الخصوص، لم يكن المؤتمر نفسه، ولا المجلس الوطني المؤقت الذي انبثق منه، على نحو ما أراد لهما معظم العراقيين من اتساع القاعدة والشمول. ولم تشهد البيئة الأمنية العامة أي تحسن كبير. فقد تجدد نشاط مختلف جماعات المتمردين في جميع أنحاء البلد، واقترب ذلك بنمط مفرح يقوم على أخذ الرهائن والقتل العشوائي للمدنيين الأبرياء.

وذكر الممثل الخاص أنه وصل مع فريقه إلى بغداد في ١٣ آب/أغسطس، ومن بين المهام الأولى التي اضطلع بها مخاطبة المؤتمر الوطني الذي عقد في الفترة من ١٥ إلى ١٨ آب/أغسطس. وعلى الرغم من أن المؤتمر حضره أكثر من ١٠٠٠ مندوب، فقد أشار الممثل الخاص إلى أنه ينبغي أن تكون إحدى المسائل ذات الأولوية العالية بالنسبة لحكومة العراق أن تشمل الجماعات التي شعرت بأنها مستبعدة عن العملية الانتخابية. وشدد على أن نقل السيادة إلى الحكومة المؤقتة لم يتبعه حدوث تحسن في الحالة الأمنية. وأكد من جديد أن التحديات الأمنية لا يمكن حلها إلا من خلال الحلول السياسية، وليس فقط باستعمال القوة. وقال إن نطاق نشاط بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ستحدده الظروف السائدة، بما في ذلك البيئة الأمنية.

(٥١) قدمت الإحاطة عملاً بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بتحديد أعضاء اللجنة الانتخابية.

ووجه الرئيس (الاتحاد الروسي) انتباه المجلس إلى الرسالة المؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ الموجهة إلى الرئيس من مصر^(٤٨). ووجه الرئيس الانتباه كذلك إلى مشروع قرار^(٤٩)؛ وقد طُرح للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٥٥٧ (٢٠٠٤)، الذي قرر المجلس بموجبه، في جملة أمور، تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمدة ١٢ شهراً، وامتزاه استعراض ولاية البعثة بعد ١٢ شهراً أو قبل ذلك الموعد إذا طلبت حكومة العراق ذلك.

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٠٣٣، المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

في الجلسة ٥٠٣٣، المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وجه الرئيس (إسبانيا) انتباه المجلس إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤^(٥٠). واستمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما الممثل الخاص للأمين العام في العراق، وممثل

(٤٨) الرسالة الواردة في الوثيقة S/2004/590، التي تتضمن البيان الختامي الصادر عن المؤتمر السادس لوزراء الشؤون الخارجية في الدول المجاورة للعراق الذي عقد في القاهرة في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، والذي رحب الوزراء فيه بقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، وأكدوا من جديد حق الشعب العراقي في أن يقرر بحرية مستقبله وسيطرته الكاملة على موارده الطبيعية والمالية.

(٤٩) S/2004/637.

(٥٠) الوثيقة S/2004/710، المتضمنة التقرير الفصلي الأول المقدم عملاً بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

المهدي المرتبطة بمقتدى الصدر. ورغم هذه التحديات، فإن القوة المتعددة الجنسيات، بالتعاون الوثيق مع قوات الأمن العراقية، واصلت جهودها الرامية إلى تحسين الأمن في جميع أنحاء البلد. وهي تواصل تدريب ونشر القوات العراقية بوتيرة متسارعة للتصدي لنشاط المتمردين. وأفاد بأن الموظفين المتدربين للقوة المتعددة الجنسيات يعملون، بالإضافة إلى تحسين الأمن، على استعادة البنية التحتية الأساسية وإيجاد الفرص الاقتصادية للشعب العراقي. وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة، قال إن المنظمة كانت عاملاً حاسماً في التصدي للتحديات التي ما زالت قائمة أمام إنشاء عراق مستقر، حيث إن القوة المتعددة الجنسيات ملتزمة بالجدول الزمني لإجراء الانتخابات الوطنية في موعد لا يتجاوز كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥^(٥٣).

وذكر ممثل العراق أنه على الرغم من الزيادة التي لم يسبق لها مثيل في أعمال العنف الإرهابية، فقد تولت الحكومة العراقية المؤقتة مهامها قبل الموعد المقرر. وتمثل المهمة الرئيسية للحكومة الآن في تنظيم الانتخابات، على النحو المطلوب في القانون الإداري الانتقالي والذي تم تأكيده في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وقال إن الإرهابيين عقدوا العزم على إحباط هذه العملية، وبالتالي فهم يعملون على تأخير الانتخابات. ويتمثل أحد الأهداف التكتيكية للإرهابيين في إبقاء الأمم المتحدة والعالم خارج العراق، وهو هدف لقي بعض النجاح للأسف. وشدد على أن هناك حاجة إلى زيادة عدد موظفي الأمم المتحدة عن العدد الحالي من أجل تنفيذ المهمة التي أوكلت إليها. ودعا المجتمع الدولي لتوفير الأمن اللازم لموظفي الأمم المتحدة.

(٥٣) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٩.

وواصلت البعثة تيسير بذل جهود مطردة، من داخل العراق وخارجه، من أجل دعم تنسيق الجهود التي تبذلها السلطات العراقية في مجال بناء القدرات، والمساعدة الإنسانية، وإعادة الإعمار، والتنمية. وواصلت البعثة أيضاً الاتصال مع السلطات العراقية والمجتمع المدني وآخرين من أجل تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. وكانت البيئة الأمنية بعيدة عن كونها تساعد البعثة على نشر الموظفين الدوليين إلى العراق، إلا بأقل عدد ممكن، وكانت حركة موظفي الأمم المتحدة مقصورة على داخل المنطقة الخضراء. وتعمل بعثة الأمم المتحدة على تكوين القدرات الأمنية الداخلية الخاصة بها، ويعتزم الأمين العام توجيه رسالة إلى مجلس الأمن بشأن الحاجة إلى تحديد كيان قائم بذاته للقوة المتعددة الجنسيات لتوفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق. وحث الممثل الخاص للمجلس على النظر في تلك الرسالة في أقرب وقت ممكن. وقال أيضاً إن دعم مجلس الأمن يتسم بأهمية بالغة بالنسبة للحفاظ على التقدم المحرز في عملية انتقال العراق في المستقبل^(٥٢).

وتكلم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية باسم القوة المتعددة الجنسيات، فقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن الحالة الأمنية، والجهود الرامية إلى تعزيز قوات الأمن في العراق، وإعادة بناء الهياكل الأساسية، وعن التوقعات المتعلقة باشتراك الأمم المتحدة في العراق مستقبلاً. وذكر أن الحالة الأمنية في العراق لا تزال هشة، كما ازدادت مرة أخرى هجمات المتمردين على المسؤولين الحكوميين والمتعهدين المدنيين والرعايا الأجانب والشعب العراقي. كما ازدادت الهجمات التي تعرضت لها القوة المتعددة الجنسيات، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى استئناف الهجمات التي شنها جيش

(٥٢) S/PV.5033، الصفحات ٢-٦.

عناصر هي: موظفو الأمن الدوليون، وموظفو تنسيق الحماية، ومفرزات الأمن الشخصي، ووحدات الحراسة. وسيكون الهيكل الأمني التابع للأمم المتحدة إضافة إلى الحماية التي توفرها القوة المتعددة الجنسيات. وسوف تقدم ثلاث وحدات للحرس، تتألف كل منها من ١٦٠ من أفراد الشرطة المدنية المسلحين والأفراد شبه العسكريين، كوحدات من الدول الأعضاء، وتشكل جزءاً من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

ووجه الرئيس (المملكة المتحدة) انتباه المجلس إلى مسودة رد على الرسالة، اقترح الرئيس فيها إبلاغ الأمين العام بأن المجلس يرحب بالترتيبات المقترحة. وقرر المجلس إرسال الرسالة المقترحة^(٥٧).

الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام في الجلسة ٥٠٩٢، المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

في الجلسة ٥٠٩٢، المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله الرسالة المؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ الموجهة من ممثل هولندا، يحيل بها رسالة من وزير الشؤون الخارجية في هولندا إلى رئيس مجلس الأمن^(٥٨). ووجه الرئيس (الولايات المتحدة) انتباه المجلس إلى مسودة رد على الرسالة، اقترح الرئيس فيها إبلاغ الأمين العام بأن المجلس يؤيد إنشاء الصندوق الاستئماني المتوخى في رسالته المؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى وزير خارجية هولندا، المرفقة بالرسالة السالفة الذكر، والطلب إليه إنشاء هذا

وذكر أن حكومته من أجل مواجهة الحالة الأمنية الصعبة، أعلنت نهجاً ذا مسارين تجاه أعمال العنف الجارية. فمن ناحية، هي مصممة على ألا يسيطر أحد على السلطة السياسية أو الحصول على الشرعية السياسية بقوة السلاح. ومن الناحية الأخرى، شجعت الأفراد والحركات المستبعدة لإلقاء سلاحها والتقييد بسيادة القانون وبالشروط التي حددها رئيس الوزراء للدخول في العملية السياسية. وقد أجرى رئيس الوزراء حواراً مع الجماعات التي لم تشارك حتى الآن في العملية السياسية. وأضاف أن الذين توقعوا وقوع حرب أهلية أو طائفية في عراق ما بعد الحرب قد ثبت خطأهم، ومهما كانت المشاكل التي يواجهها العراق، فإن الحرب الأهلية ليست واحدة منها. وشدد على أن العراق بحاجة إلى مساعدة كل دولة من الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى عراق اتحادي ديمقراطي وموحد، وأن عدم القيام بذلك سيكون أكبر مما تختمله المنطقة والعالم^(٥٤).

الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام في الجلسة ٥٠٤٧، المعقودة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

في الجلسة ٥٠٤٧، المعقودة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤^(٥٥)، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن^(٥٦). وأوضح الأمين العام في رسالته ملامح الهيكل الأمني المتكامل المقرر لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، والمكون من أربعة

(٥٤) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١١.

(٥٥) حضر الأمين العام هذه الجلسة.

(٥٦) S/2004/764.

(٥٧) S/2004/765.

(٥٨) S/2004/927.

الحملة الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، أذنت الحكومة العراقية المؤقتة بعملية عسكرية مشتركة مع القوات العراقية والقوة المتعددة الجنسيات من أجل استعادة السيطرة على الفلوجة.

وأفاد الأمين العام بأن الأمم المتحدة واصلت دعم عمل اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، وأن الأعمال التحضيرية الفنية ما زالت في حدود الجدول الزمني المحدد، حيث أُعلن إجراء الانتخابات في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ووفقاً للقانون الإداري الانتقالي، يتعين أن تُجرى الانتخابات للجمعية الوطنية الانتقالية، ومحاسن المحافظات، والجمعية الوطنية الكردستانية.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فإن الاستعراض الأخير الذي أجراه منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة توصل إلى تقييم مفاده أن الخطر الذي يتهدد موظفي الأمم المتحدة في العراق ما زال في الفئة الحرجة، مما يقتضي مواصلة التدابير الواسعة النطاق للغاية لحماية الموظفين. وما زال العمل جارياً لإنشاء كيان قائم بذاته في إطار القوة المتعددة الجنسيات، بغرض حماية موظفي الأمم المتحدة في العراق.

وشدد الممثل الخاص للأمين العام على أنه بالرغم من أن هناك رغبة واسعة النطاق فيما بين العراقيين للمشاركة في الانتخابات، فإن بعض الشرائح الهامة من السكان ما زالوا يشعرون بالتهميش أو الاستبعاد من العملية الانتقالية. وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، واصلت الأمم المتحدة إجراء حوار مع طائفة واسعة من الرأي العام العراقي، بما في ذلك أشخاص من خارج التيار الرئيسي، بهدف التشجيع على المشاركة في العملية السياسية. وقد بذلت الحكومة المؤقتة جهوداً للوصول إلى العناصر التي تشعر بالتهميش. وأثنى أيضاً على المشاركة الإقليمية والدولية الأخيرة التي جمعت بين الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك مؤتمر شرم الشيخ الذي

الصندوق دون تأخير وفي موعد لا يتجاوز ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقرر المجلس إرسال الرسالة المقترحة^(٥٩).

البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في الجلسة ٥١٢٣، المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٠٩٩، المعقودة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤^(٦٠). واستمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين قدمهما الممثل الخاص للأمين العام في العراق، وممثل الولايات المتحدة، متكلماً باسم القوة المتعددة الجنسيات^(٦١). وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن العنف الوحشي منتشر في المناطق الوسطى من العراق، كما يجري الإبلاغ يوميا عن عمليات القتل والاختطاف واحتجاز الرهائن. وردا على ذلك، أعلنت الحكومة العراقية المؤقتة حالة الطوارئ في البلد لمدة ٦٠ يوماً، ما عدا المحافظات الشمالية الثلاث، مع اتخاذ تدابير من بينها إلغاء تراخيص الأسلحة وتسريح أفراد الشرطة المحلية في الفلوجة والرمادي، وفرض حظر التجول في هاتين المدينتين والمدن الرئيسية الأخرى، وإغلاق الحدود مع الجمهورية العربية السورية والأردن، وإغلاق مطار بغداد الدولي أمام الملاحة المدنية. وتقرر أن تستمر حالة الطوارئ فترة طويلة أثناء العملية الانتخابية بما فيها عملية اعتماد الكيانات السياسية، وعملية تسجيل الناخبين، فضلا عن فترة

(٥٩) S/2004/929.

(٦٠) S/2004/959، التقرير الثاني مقدم عملاً بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

(٦١) هذه الإحاطة الإعلامية مقدمة عملاً بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

بصورة غير مباشرة استخدام القوة لاقتلاع الإرهابيين من الفلوجة، فإنه لم يقدم أي دليل لم يُجرب لمدة أشهر دون جدوى. وبالرغم من الجهود الرامية إلى إشراك الجماعات الراغبة في الحوار، فهناك بدلا من ذلك زيادة في أعمال القتل الوحشية للمدنيين. ولذلك فقد خلصت الحكومة العراقية المؤقتة إلى أن الأشخاص المسؤولين عن الفضائع ليسوا مهتمين بالتفاوض، وأن المشاركين في الحوار عاجزون عن وضع حد للعنف. وبالتالي، فليس لدى أي حكومة مسؤولة خيار آخر سوى حرمان الإرهابيين من الملاذ الآمن. وفيما رحب بقرار الأمين العام زيادة عدد العاملين المختصين بالانتخابات في العراق التابعين للأمم المتحدة، أشار إلى أن النقص في عدد الموظفين ما زال مثيرا للقلق، ويمكن أن يؤثر سلبا على استعداد العراق للانتخابات. وانتقد أيضا الطريقة التي فضلتها الأمم المتحدة للتفاعل مع المسؤولين العراقيين، التي يبدو أنها تتمثل في عقد الاجتماعات عن طريق الفيديو، بينما تجري معظم الأنشطة المضطلع بها داخل حدود أماكن عملها أو من خارج العراق. وعلى الرغم من عدم نسيان توضيحات موظفي الأمم المتحدة في ١٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٣، فإن من الأهمية بمكان تعزيز وجود الأمم المتحدة وتكثيف أنشطتها في العراق^(٦٤).

وفي الجلسة ٥١٢٣، المعقودة في ١٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٥^(٦٥)، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وأدى ممثل العراق ببيان عقب الإحاطة.

أفاد وكيل الأمين العام بأن إجراء ثلاثة انتخابات متزامنة في العراق في ٣٠ كانون الثاني/يناير للجمعية الوطنية

عقد في تشرين الثاني/نوفمبر، والاجتماع اللاحق لوزراء الداخلية في طهران^(٦٦).

وأفاد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، وهو يتكلم باسم القوة المتعددة الجنسيات، بأن زيادة وجود الأمم المتحدة تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لإجراء انتخابات ناجحة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وما بعد ذلك، وكذلك بالنسبة للتنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار. وقال إن القوة المتعددة الجنسيات، بالتعاون مع الحكومة العراقية المؤقتة، واصلت مكافحة الإرهاب، وتدمير الأسلحة التي تهدد الاستقرار في البلد، وجمع المعلومات الاستخباراتية. وقد أُحرز تقدم في تهيئة الظروف التي من شأنها أن تسمح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وفي الأشهر التي انقضت منذ صدور التقرير الأخير، زادت الهجمات ضد القوة المتعددة الجنسيات باستخدام الأسلحة الصغيرة والقنابل الصاروخية وقذائف الهاون والأجهزة المتفجرة. وقد قام المتمردون أيضا بمهاجمة الذين يتعاونون مع حكومتهم، فضلا عن العمال الأجانب^(٦٧).

وأشار ممثل العراق إلى أنه على الرغم من أن تقرير الأمين العام أشار إلى أولئك الذين دعوا إلى مقاطعة الانتخابات، فليس هناك من سبب يدعو إلى افتراض أن هؤلاء الأشخاص يتكلمون باسم شريحة كبيرة من العراقيين. وشدد على أن "تعزيز التوافق في الآراء"، حسبما حث عليه التقرير، إذا كان المقصود به "إجماع"، فسيكون ذلك مهمة مستحيلة، ومع ذلك، فإن الحكومة تدرك تماما ضرورة المصالحة الوطنية. ومن المرجح أن فشل الانتخابات ومصداقيتها لن ينجم عن المقاطعة، بل من حملة العنف والترهيب الموجهة ضد السكان. وفي حين انتقد التقرير

(٦٤) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

(٦٥) حضر الأمين العام هذه الجلسة.

(٦٦) S/PV.5099، الصفحات ٢-٤.

(٦٧) المرجع نفسه، الصفحات ٤-٦.

ستصبح، لولا ذلك، ممثلة تمثيلاً ناقصاً في الجمعية الانتقالية الكردية، يعد حدثاً بالغ الأهمية بالنسبة للعراقيين وبالنسبة للمجتمع الدولي^(٦٦). وقد استوفت الانتخابات المعايير المعترف بها من حيث التنظيم، والأنظمة، والإجراءات. وأشارت تقييمات المراقبين الدوليين إلى ارتياح بوجه عام إزاء سير عملية الاقتراع، وجرى التحقيق في عدد صغير نسبياً من الشكاوى المتعلقة بالمخالفات التي أحيلت إلى اللجنة الانتخابية المستقلة. وبلغ عدد المشاركين في انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية أكثر من ٨ ملايين ناخب.

وأفاد وكيل الأمين العام أنه اتضح من المشاركة في الانتخابات العامة أن شعب العراق ملتزم بعملية الانتقال السياسي، ولكن التباينات الإقليمية كبيرة ويتعين التصدي لها، إذا أردنا تحقيق المزيد من المشاركة في عملية وضع الدستور. وعلى الرغم من استئناف المهجمات اليومية على العراقيين والأجانب، أعرب وكيل الأمين العام عن الأمل في أن تكون الانتخابات نقطة تحوّل، وأن يكون للنجاح في جعل العملية السياسية أكثر شمولاً أثر إيجابي على الحالة الأمنية. ويُعدُّ تشكيل حكومة انتقالية ذات قاعدة عريضة تمثل الفئات العراقية كافة أكثر التحديات إلحاحاً في العراق. ويشكل احتمال إجراء استفتاء في ثمانية أشهر حافزاً هاماً للقيام بعملية دستورية شاملة وشفافة وتشاركية، بالنظر إلى أن الرفض من جانب ثلثي الأصوات في ثلاث محافظات من شأنه أن يوقف اعتماد الدستور الجديد.

وأعرب ممثل العراق عن تقديره للجنة الانتخابية المستقلة على الطريقة التي نظمت بها الانتخابات، وأثنى على الأمم المتحدة لمساهمتها الحيوية، إلى جانب المنظمة الدولية للهجرة، في تيسير الانتخابات للعراقيين المقيمين بالخارج. وأعرب عن الأسف لأن بعض الأطراف اختارت عدم المشاركة في الانتخابات، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة المؤقتة من أجل إقناعهم بخلاف ذلك، ولكنه ذكر أن كافة القوى الوطنية التي تجنح إلى السلام سوف تُدرج في كل من العمليات الانتخابية وعملية وضع الدستور. وأكد للمجلس أن العراق يعيش عهداً جديداً قائماً على مبادئ الديمقراطية، وحرية التعبير، واحترام حقوق الإنسان، والتقيّد بالقانون الدولي، وبناء علاقات سليمة مع

وأفاد وكيل الأمين العام أنه اتضح من المشاركة في الانتخابات العامة أن شعب العراق ملتزم بعملية الانتقال السياسي، ولكن التباينات الإقليمية كبيرة ويتعين التصدي لها، إذا أردنا تحقيق المزيد من المشاركة في عملية وضع الدستور. وعلى الرغم من استئناف المهجمات اليومية على العراقيين والأجانب، أعرب وكيل الأمين العام عن الأمل في أن تكون الانتخابات نقطة تحوّل، وأن يكون للنجاح في جعل العملية السياسية أكثر شمولاً أثر إيجابي على الحالة الأمنية. ويُعدُّ تشكيل حكومة انتقالية ذات قاعدة عريضة تمثل الفئات العراقية كافة أكثر التحديات إلحاحاً في العراق. ويشكل احتمال إجراء استفتاء في ثمانية أشهر حافزاً هاماً للقيام بعملية دستورية شاملة وشفافة وتشاركية، بالنظر إلى أن الرفض من جانب ثلثي الأصوات في ثلاث محافظات من شأنه أن يوقف اعتماد الدستور الجديد.

وقال وكيل الأمين العام إن الزعماء البارزين في العراق أشاروا إلى إمكانية دعوة ممثلي المجموعات التي كانت

وقال وكيل الأمين العام إن الزعماء البارزين في العراق أشاروا إلى إمكانية دعوة ممثلي المجموعات التي كانت

(٦٦) ضم فريق المساعدة الانتخابية، بالإضافة إلى موظفي الأمم المتحدة، خبراء من الاتحاد الأوروبي، وشيلي، والمملكة المتحدة، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية.

(٦٧) انظر S/PV.5123، الصفحات ٢-٥.

يحث الأمم المتحدة على وضع نفسها بسرعة على أهبة الاستعداد، ويشجع أعضاء المجتمع الدولي على تقديم المستشارين والدعم التقني إلى الأمم المتحدة لمساعدتها على القيام بهذا الدور؛ ويدين بأشد لهجة ممكنة، الأعمال الإرهابية في العراق، التي لا ينبغي أن يُسمح لها بتعطيل التحول السياسي والاقتصادي في العراق؛

ويشدد المجلس على الأهمية المستمرة التي تمثلها البلدان المجاورة للعراق والمنظمات الإقليمية في دعم العملية السياسية، وفي التعاون مع السلطات العراقية على ضبط عملية عبور حدود العراق وكذلك تقديم الدعم إلى الشعب العراقي فيما يبذله من جهود لتحقيق الأمن والازدهار.

المداولات التي دارت في الجلسة ٥١٦١، المعقودة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

في الجلسة ٥١٦١، المعقودة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٥^(٧٠). واستمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين قدمهما الممثل الخاص للأمين العام في العراق، وممثل الولايات المتحدة، متكلما باسم القوة المتعددة الجنسيات^(٧١). وأدى ممثل العراق ببيان خلال الجلسة.

وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن ٨,٨ ملايين عراقي من مجموع الناخبين البالغ عددهم أكثر من ١٤ مليون نسمة شاركوا في الانتخابات الوطنية التي أجريت في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وما زال الأمن أحد الشواغل

البلدان المجاورة. وأعرب عن الأمل في أن يجري توحيد الجهود التي يبذلها المجلس عن طريق الإزالة المبرجة والسريعة لتدابير الجزاءات والقيود التي فرضت على العراق بسبب السياسات الطائشة للنظام السابق^(٦٨).

وفي جلسة مجلس الأمن ٥١٢٣، المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أدلى الرئيس ببيان باسم المجلس^(٦٩)، قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

يؤكد المجلس دعمه المستمر لشعب العراق في عملية التحول السياسي التي يخوضها، ويعيد تأكيد استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه؛

ويشدد على الحاجة إلى مواصلة الجهود السياسية الرامية إلى تنفيذ الخطوات التالية في عملية الانتقال، وعلى وجه الخصوص العملية الدستورية القادمة، على أفضل وجه من حيث الشمول والمشاركة والشفافية؛

ويشجع بقوة الحكومة الانتقالية في العراق والجمعية الوطنية الانتقالية على التوسع في مد الجسور إلى جميع فئات المجتمع العراقي، بغية تشجيع قيام حوار سياسي صادق ومصالحه وطنية حقيقية، وكفالة أن يكون جميع العراقيين ممثلين على النحو الواجب وأن يكون لهم صوت في العملية السياسية وفي صياغة الدستور العراقي؛

ويعيد التأكيد على الدور القيادي الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق حسب القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، وذلك دعما للجهود الذاتية التي يبذلها العراق ووفقا لما طلبته حكومة العراق، لتعزيز الحوار الوطني وبناء توافق في الآراء حول صياغة دستور وطني؛

(٦٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٦٩) S/PRST/2005/5.

(٧٠) S/2005/141 و Corr.1، التقرير الثالث مقدم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

(٧١) هذه الإحاطة الإعلامية مقدمة عملا بالفقرة ٢٥ من القرار ١٥١١ (٢٠٠٣).

القانونية الواجبة. وشدد على أن مجلس الأمن تقع على عاتقه مسؤولية خاصة تتمثل في ضمان تطبيع علاقات العراق مع المنطقة والمجتمع الدولي على وجه السرعة^(٧٢).

وأفادت ممثلة الولايات المتحدة بأن حوالي ١٣٠.٠٠٠ من موظفي الأمن العراقيين عملوا في يوم الانتخابات لتأمين ٢٠٠ ٥ مركز من مراكز الاقتراع. وواصلت سفارة الولايات المتحدة وقيادة القوة المتعددة الجنسيات المشاركة، بناء على دعوة من حكومة العراق، في اللجنة الوزارية العراقية المعنية بالأمن الوطني، التي حددت إطارا واسع النطاق للسياسات الأمنية العراقية، تمشيا مع القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وحثت الأمم المتحدة على أن تقوم بالأعمال التحضيرية بهدف الاضطلاع بدور رئيسي في تشجيع الحوار الوطني وبناء توافق في الآراء بشأن صياغة الدستور.

وأفادت أيضا بأنه، تمشيا مع القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، فقد تولى كيان قائم بذاته تحت القيادة الموحدة للقوة المتعددة الجنسيات مهمة توفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق. وسلطت الضوء أيضا على أهمية المشاركة الواسعة النطاق في صياغة الدستور العراقي^(٧٣).

وأشار ممثل العراق إلى أن الذكرى السنوية الثانية لسقوط النظام السابق قد حلت منذ قليل، مشيرة إلى نهاية سنوات من المعاناة الناجمة عن النظام الذي تمسك بالسلطة على مدى ٣٥ سنة ضد إرادة الشعب العراقي. وستشرع الحكومة الانتقالية المقبلة في العراق في القريب العاجل في عملية إعداد مشروع الدستور الدائم، واستكمال بناء

(٧٢) S/PV.5161، الصفحات ٢-٦.

(٧٣) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

الرئيسية في العراق، حيث يقع عدد كبير من الخسائر في صفوف قوات الأمن العراقية. وقد مددت الحكومة العراقية سريان التدابير الخاصة، بما في ذلك حظر التجول في بعض أنحاء البلد. وأعرب عن القلق إزاء العواقب السياسية والإنسانية المحتملة من تصعيد الحالة في الأنبار، بعد قيام القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية بإطلاق عملية واسعة النطاق لمكافحة التمرد.

وذكر الممثل الخاص أن عقد الجمعية الانتقالية في ١٦ آذار/مارس، وانتخاب الرئيس الجديد ونائبي الرئيس يعد شهادة أخرى على تقدم العراق نحو تحقيق مستقبل ديمقراطي. وعلى الرغم من قلة مشاركة الناخبين في بعض المناطق، فإن جميع الأحزاب الرئيسية، بما فيها الأحزاب التي لم تشارك في الانتخابات، قد شاركت في المفاوضات المكثفة لتشكيل الحكومة وفي عملية وضع الدستور. وقال إن صياغة الدستور الوطني أتاحت فرصة تاريخية للعراقيين للمّ الشمل، وإن ثمن تقاعس الأطراف المعنية عن مواصلة مزيد من الحوار والمصالحة سيكون أكبر من التنازلات الضرورية للتوصل إلى توافق وطني في الآراء من خلال الوسائل السلمية. ورحب بتأكيدات القادة البارزين عدم اتباع نهج مذهبي أو فرض آراء الأغلبية على قضايا للعراقيين لهم كلهم مصلحة فيها، بما فيها القضايا المتعلقة بطبيعة وطابع الدولة العراقية.

كما أكد الممثل الخاص على أن وجود عملية سياسية ذات مصداقية يتيح أفضل الاحتمالات لتحسين الحالة الأمنية. وشدد على أن حالة حقوق الإنسان في العراق ما زالت تستدعي اهتماما وثيقا في بعض المناطق، بما في ذلك الفلوجة، حيث ما زال السكان المدنيون محرومين من الحماية التي يوفرها لهم القانون الإنساني الدولي. وينبغي معالجة مسألة التقارير التي ترد باستمرار عن عمليات الاحتجاز ومسألة عدم وجود ترتيبات مناسبة لاتخاذ الإجراءات

باسم القوة المتعددة الجنسيات، إحاطة إعلامية إلى المجلس^(٧٦)، وأدلى وزير خارجية العراق ببيان.

وأشارت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن المجلس كان قد وافق في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) على استعراض ولاية القوة المتعددة الجنسيات، إما بناء على طلب حكومة العراق، أو بحلول ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وأن وزير خارجية العراق، في رسالته المؤرخة ٢٤ أيار/مايو، طلب إلى المجلس أن يأذن بتمديد تلك الولاية. وتواجه الحكومة العراقية الجديدة حالة أمنية صعبة في العراق. وبالرغم من الهجمات الكبيرة على المواطنين العراقيين، فقد تزايدت رغبة العراقيين في مساعدة القوة المتعددة الجنسيات، وواصلوا أيضا التطوع في القوات العراقية. وأشارت إلى أن العراقيين يرغبون في الدفاع عن أنفسهم، وأن القوة المتعددة الجنسيات تحرز تقدما في هدفها المتمثل في مساعدة قوات الأمن العراقية في الماضي قدما نحو الاعتماد على الذات. وقالت أيضا إن الأمم المتحدة ينبغي أن تقوم بدور قيادي وحيوي في تقديم مساعدة قيمة من أجل الانتقال السياسي في العراق، وحثت الأمم المتحدة على نشر الخبراء اللازمين في أقرب وقت ممكن لتحقيق هذه الغاية. وذكرت كذلك بأنه لا يمكن وضع جدول زمني محدد لانسحاب القوة المتعددة الجنسيات، تمشيا مع الطلب العراقي. وأي قرار بشأن حجم القوة، سوف يُتخذ بناء على الأحداث على أرض الواقع. وقالت أيضا إن درجة رضاء الشعب العراقي عن الطريقة التي تناولت الجمعية الوطنية الانتقالية بها العملية

(٧٦) هذه الإحاطة الإعلامية مقدمة عملا بالفقرة ٢٥ من القرار ١٥١١ (٢٠٠٣).

المؤسسات الشرعية في الدولة. وأشار إلى أن العديد من البلدان التي أعربت عن تحفظات بشأن قرار إزالة النظام السابق بالقوة العسكرية قد ارتفعت إلى مستوى التحدي المتمثل في مساعدة العراق في جهوده لإعادة البناء.

وسلط الضوء على عاملين حيويين بالنسبة لتقدم العراق إلى الأمام. أولا، الدعم القوي من المجتمع الدولي، وثانيا، أن يعيد المجلس النظر في قراراته المتخذة قبل نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بشأن العراق، بتفكيك الهياكل القانونية والبيروقراطية والهياكل الأخرى التي بنيت على تلك القرارات والتي لم تعد مناسبة للظرف الجديد^(٧٤).

باء - الحالة فيما يتعلق بالعراق

الإجراءات الأولية

المداولات التي دارت في الجلسة ٥١٨٩، المعقودة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥ وفي الجلسة ٥٢٠٤، المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

في الجلسة ٥١٨٩، المعقودة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله، دون اعتراض، البند المعنون "الحالة فيما يتعلق بالعراق". ووجه الرئيس (الصين) انتباه المجلس إلى الرسالة المؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٥ الموجهة من ممثل العراق، يحيل بها رسالة من وزير خارجية العراق موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، يطلب فيها تمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق^(٧٥). وفي هذه الجلسة، قدمت ممثلة الولايات المتحدة،

(٧٤) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١١.

(٧٥) S/2005/337.

منع تحرك العناصر المتطرفة ودخولهم إلى العراق. وشدد على أن ولاية الحكومة الانتقالية الجديدة المنصوص عليها في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، تتمثل في صياغة دستور دائم جديد بحلول ١٥ آب/أغسطس. وسيخضع ذلك الدستور لاستفتاء وطني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وسيكرس المثل العليا لأي شعب حرّ في ميثاقه: أي التعددية والاتحادية والحقوق الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات المدنية، وسيشمل التنوع داخل الوحدة الوطنية، ويؤكد من جديد السلامة الإقليمية للعراق وسيادته واستقلاله.

وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة، قال الوزير إن المنظمة لها سجل من الخبرة التي يمكن أن تستخدمها في تقديم المشورة إلى لجنة الصياغة، التي كانت قد بدأت عملها بالفعل. وحث الأمم المتحدة على تعيين مستشار لشؤون الانتخابات لمواصلة دعم الأعمال التحضيرية للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر. وفي سياق منفصل، اقترح تمديد ولاية المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، التي اقترب موعد استعراضها، وذلك حتى نهاية العملية السياسية في العراق^(٧٨).

وفي الجلسة ٥٢٠٤، المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق^(٧٩). واستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية. وأدى ممثل العراق ببيان عقب الإحاطة.

(٧٨) المرجع نفسه، الصفحات ٤-٨.

(٧٩) S/2005/373، التقرير الرابع مقدم عملاً بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

الدستورية وعملت على إشراك جميع العراقيين ستكون لها أهمية واضحة بالنسبة إلى آفاق المستقبل^(٧٧).

وقال وزير خارجية العراق إنه أثناء تشكيل الحكومة الانتقالية للعراق، جرى التواصل مع جميع المجتمعات المحلية من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة وممثلة للجميع. وجرى تقاسم السلطة أيضاً مع أولئك الذين قاطعوا انتخابات كانون الثاني/يناير أو لم يحرزوا نتائج جيدة فيها. ومع ذلك، فقد تحققت إنجازات سياسية بتكلفة كبيرة تحملها الشعب العراقي وقوات الأمن العراقية والقوة المتعددة الجنسيات. وأقر الوزير بأن العراق ما زال يواجه حملة تدميرية من الإرهاب والعنف، تهدف إلى تعطيل العملية السياسية. وعلى الرغم من الجهود الرامية إلى بناء قواته الأمنية، فإن العراق لا يستطيع النهوض بمسؤولية الحفاظ على القانون والنظام، وما زال البلد في حاجة إلى القوة المتعددة الجنسيات من أجل مواصلة تقديم الخدمات الأساسية. وكرر تأكيد الطلب الرسمي من حكومته باستمرار ولاية القوة.

وذكر الوزير أن حكومة العراق قد حثت مرة بعد أخرى كلا من البلدان المجاورة لها على الامتنال للالتزاماتهما بموجب القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). بمنع عبور الإرهابيين إلى العراق ومنه ومنع وصول الأسلحة إلى الإرهابيين. وأعرب عن أسفه لأن البعض رفض أن تترجم التأكيدات إلى عمل ملموس. وذكر كذلك أن الجمهورية العربية السورية أفادت في الآونة الأخيرة بأنها منعت ١٠٠٠ شخص من المقاتلين الأجانب من دخول العراق. ورحب بهذا الإجراء، ولكنه أشار إلى أن الجمهورية العربية السورية هي أحد نقاط العبور الرئيسية للإرهابيين الأجانب، فضلاً عن بقايا النظام السابق. وحث الجمهورية العربية السورية على القيام بالمزيد من أجل

(٧٧) S/PV.5189، الصفحات ٢-٤.

وبناء على الأولويات العراقية، تواصل تقديم المساعدة في تلك المجالات داخل العراق.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية في العراق، ألقى مساعد الأمين العام الضوء على القلق بوجه خاص من تزايد المنطق الطائفي الذي يبدو أنه يحفز كثيرا من العنف، مما ينجم عنه تعرض المدنيين العراقيين الأبرياء لوطأة استخدام القوة. وشدد على أنه يتعين على جميع الأطراف الاحترام الكامل للالتزاماتهما بموجب القانون الإنساني الدولي وكفالة تقليل استخدام القوة إلى أدنى حد، من أجل تفادي وقوع ضحايا من المدنيين.

وقال أيضا إن بعثة الأمم المتحدة قد برهنت فعلا على أنه يمكن تحقيق الفعالية بقدرة محدودة على أرض الواقع، ولكن استعداد الأمم المتحدة للوفاء بالتوقعات يتعين تخفيفه عن طريق إجراء تقييم واقعي للظروف الأمنية والتشغيلية السائدة^(٨٠).

وقال ممثل العراق إن حكومته تدرك تماما الحاجة إلى أن تصبح عملية صياغة الدستور مفتوحة لجميع فئات المجتمع العراقي. وأكد للمجلس أن الحكومة العراقية تشعر بالقلق أيضا إزاء حالة حقوق الإنسان في العراق، وأنها ملتزمة بمواصلة تحسينها. فبعد ٣٥ عاما من وحشية مطلقة، ستحتاج مؤسسات الدولة إلى بعض الجهد من أجل التعود على احترام حقوق الإنسان الأساسية، ولكن الحكومة ما زالت مصممة على تحقيق هذا الهدف، وهو هدف بالغ الحيوية بالنسبة إلى الانتقال.

وذكر باعتزام المجلس إعادة النظر في ولايتي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (الأنموفيسك)

(٨٠) S/PV.5204، الصفحات ٢-٥.

وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن الجمعية الوطنية الانتقالية انتخبت الحكومة الانتقالية للعراق بعد فترة طويلة من المفاوضات بين مختلف الفصائل السياسية والإثنية. ومن المتوقع أن تعمل الحكومة الانتقالية في إطار دستور دائم جديد يؤدي إلى حكومة منتخبة دستوريا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وقال إن الجمعية الوطنية الانتقالية قد أنشأت أيضا لجنة لصياغة الدستور، كما أن مشروع الدستور الذي وضع في صيغته النهائية بحلول ١٥ آب/أغسطس، سيعرض على الاستفتاء بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

وقد حدثت هذه التطورات في بيئة أمنية لم تشهد علامات على التحسن، مع حدوث زيادة كبيرة في الهجمات ضد المدنيين العراقيين، فضلا عن قوات الأمن والقوة المتعددة الجنسيات. وقد كثفت القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية حملاتها لمكافحة التمرد، ووردت تقارير عن ارتفاع عدد الإصابات وادعاءات بوقوع انتهاكات للحريات المدنية وحقوق الإنسان من جانب جميع الأطراف.

وقال الأمين العام المساعد في إحاطته إن الكثيرين من داخل العراق وخارجه يرون أن عملية الانتقال السياسي قد دخلت مرحلة حاسمة في عملية المصالحة الوطنية. وقد بينت خبرة الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم أن المصالحة الوطنية والعمليات الديمقراطية تكون أكثر نجاحا عندما تسمح الأغلبية للأقليات بالممارسة التامة لحقوقها السياسية وتتيح لها فرصة المشاركة في الحكم وإعادة البناء. وشدد الأمين العام المساعد أيضا على أن أوجه التقدم المحرز في العملية السياسية تحتاج إلى أن تُستكمل بإجراء تحسينات ملموسة في إعادة البناء والتنمية والمجالات الإنسانية. وقال إن الأمم المتحدة، من خلال ترتيبات ابتكارية مع الشركاء المنفذين العراقيين،

القرار ١٦١٩ (٢٠٠٥) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٢٤٧، المعقودة في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٥

في جلسة مجلس الأمن ٥٢٤٧، المعقودة في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، وجه الرئيس (اليابان) انتباه المجلس إلى الرسالة المؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥^(٨٤)، التي أوصى الأمين العام فيها بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وفقا للقرار ١٥٤٦، (٢٠٠٤) لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا. وكان الأمين العام حاضرا أثناء الجلسة. ووجه الرئيس الانتباه أيضا إلى مشروع قرار^(٨٥)؛ تم اعتماده بالإجماع بوصفه القرار ١٦١٩ (٢٠٠٥)، وقرر المجلس بموجبه تمديد ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا، وأعرب عن اعترافه استعراض ولاية البعثة بعد ١٢ شهرا أو قبل ذلك الموعد، إذا ما طلبت حكومة العراق ذلك.

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٢٥٦ المعقودة في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٢٥٦، المعقودة في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية قدمها رئيس لجنة التحقيق المستقلة في برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء^(٨٦). وأدى الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس، وممثل العراق بيانات أثناء الجلسة.

(٨٤) S/2005/509.

(٨٥) S/2005/515.

(٨٦) أجري التحقيق عملا بالقرار ١٥٣٨ (٢٠٠٤)، الذي رحب المجلس فيه بتعيين فريق التحقيق بمبادرة من الأمين العام.

والوكالة الدولية للطاقة الذرية، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وذكر أن مناقشة كل من الولايتين ينبغي أن تسترشد بالاعتبار الجوهري وهو أن العراق ليست لديه رغبة في امتلاك أو تصنيع أو تخزين أسلحة الدمار الشامل. وبينما يواصل العراق إعادة إدماج نفسه في النظام العالمي، بما في ذلك من خلال قبول القواعد الدولية التي تحكم منظومات تلك الأسلحة، فإنه يتوقع أن تتم معاملته بنفس الطريقة التي تُعامل بها الدول الأعضاء الأخرى^(٨٧).

الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام في الجلسة ٥٢١٤، المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

في جلسة مجلس الأمن ٥٢١٤، المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وجه الرئيس (فرنسا) انتباه المجلس إلى الرسالة المؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن^(٨٢)، المتعلقة بحساب الضمان المنشأ بموجب القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) والقرارات ذات الصلة، والتي اقترح فيها تحويل مبلغ وقدره ٢٢٠ ٢٥٦ ٦٩٧ دولارا من حساب الضمان إلى صندوق تنمية العراق، وأن تخضع منه المبالغ المستحقة على حكومة العراق لتغطية اشتراكاتها في الميزانية العادية والأنصبة المقررة عليها في إطار أنشطة المنظمة في حفظ السلام، وأنشطة المحاكم. ثم عرض الرئيس مشروع رد على الرسالة، ووافق المجلس فيه على الاقتراح. ووافق أعضاء المجلس على إرسال الرسالة^(٨٣).

(٨١) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٧.

(٨٢) S/2005/406.

(٨٣) S/2005/407.

والمائل وهو سوء التغذية وزيادة أهيار الخدمات الطبية في العراق، بالإضافة إلى الدعم الذي قدمه البرنامج من أجل الإبقاء على الجزاءات الأساسية المفروضة على العراق. وفي استنتاجاتها، اقترحت اللجنة أن يُعيّن مدير عمليات جديد يتمتع بولاية وسلطة محددتين لتولي الإدارة. وقد شددت الاستنتاجات التي توصل إليها التحقيق على الحاجة إلى مراجعة حسابات قوية ومستقلة ومهام للتحقيقات. وقال إن المشاكل المذكورة في التقرير تُعدُّ عَرَضاً من أعراض قضايا عامة عميقة الجذور، وليست أمراً يمكن إصلاحه بتغييرات معزولة هنا وهناك. فهذه المشاكل نشأت في منظمة وُضع تصميمها قبل أكثر من ستين عاماً من أجل زمن أقل تعقيداً، ودون التحديات التشغيلية الكبيرة والمعقدة التي تصاحب مسؤولياتها السياسية والدبلوماسية. وشدد على أن أي برنامج للأمم المتحدة يحمل معه - وينبغي أن يحمل - إحساساً قوياً بالشرعية الدولية، التي لا تناظرها دولة واحدة أو مجموعة من الدول. ومع ذلك، فإن النجاح يتطلب ما هو أكثر من الشرعية. وأشار إلى أن الدعم يعتمد في النهاية على المصدقية والثقة اللتين تعرضتا للظعن بسبب مشاكل برنامج النفط مقابل الغذاء. وإلى حد ما، فقد أضعفت الأمم المتحدة. ولهذا، فإن هناك حاجة ماسة إلى الإصلاح. وفي الختام، حث المجلس والجمعية العامة على اتخاذ إجراءات^(٨٧).

وأشار الأمين العام إلى أن التحقيق قد أجري بناء على مبادرته، وبدعم من المجلس. وأضاف أن عدداً قليلاً من المنظمات الأخرى كانت ستتيح نفسها للتدقيق المستقل على أكمل وجه مثلما فعلت الأمم المتحدة، وأن الحقيقة كما جرى الكشف عنها، في الواقع، في التقارير المتعاقبة للتحقيق،

(٨٧) S/PV.5256، الصفحات ٢-٤.

وفي إحاطته، عرض رئيس اللجنة بعض النتائج الرئيسية التي توصل إليها التحقيق. وأشار إلى أن مهمة اللجنة تمثلت في البحث عن أخطاء في الإدارة أو سوء في الإدارة في برنامج النفط مقابل الغذاء، وعن أدلة على الفساد في إطار الأمم المتحدة أو من جانب المقاولين. وقد وجدت اللجنة الاثنان كليهما، للأسف، ووثقتهما بكثير من التفصيل في التقرير الواسع النطاق الذي أصدرته. ويتعين تقاسم المسؤولية عن الإخفاقات على نطاق واسع، بدءاً من الدول الأعضاء ومجلس الأمن ذاته. وذكر أن هذا البرنامج قد ترك قدراً كبيراً من المبادرة في يد العراق، الذي كانت لديه وسائل للتلاعب في البرنامج لتحقيق أغراضه الخاصة. وتفاقت هذه الصعوبة الأساسية بفعل عدم القدرة على التحديد الواضح للمسؤوليات الإدارية المعقدة المشتركة بين لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والأمانة العامة، وبفعل استمرار الخلافات السياسية. وتفاقت مواطن الضعف هذه بفعل السلوك غير الأخلاقي والفساد في مواقع رئيسية في أعلى مستوى في مكتب برنامج العراق وفي إدارة المشتريات، وعدم وجود مراجعة فعالة للحسابات أو ضوابط إدارية فعالة.

وشدد على أن ضعف التخطيط، والتمويل القليل جداً، وعدم وجود وضع قانوني مستقل حقاً لمراجعة الحسابات، والعدد القليل جداً من الموظفين الفنيين كانت جميعها خصائص تتسم بها هذه العملية. ويبدو أن التعاون الوثيق بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة تعارض مع جوهر عمل الوكالات الذاتية التمويل والإدارة والإشراف. ففي برنامج معقد يحتاج إلى تمويل مشترك ويسعى إلى قصد مشترك، لا يجوز السماح إلا بالتعاون الكامل.

وأكد الرئيس أيضاً أن دراسة أجزائها خبراء بتكليف من اللجنة، أكدت أن البرنامج نجح في تفادي الخطر الواضح

مؤلة. وقال إنه ليس لديه أي شك في أن الأمم المتحدة مع ذلك ستستفيد من الاستنتاجات.

وقال الأمين العام إنه يقبل المسؤولية الكاملة عن إخفاقاته، وأعرب عن أسفه إزاء عدم بذل العناية الواجبة في متابعة التحقيقات في مزاعم سوء التصرف. وفي الوقت نفسه، أعرب عن ارتياحه لأن التقرير قد خلص إلى أن برنامج النفط مقابل الغذاء قد نجح في استعادة وصون الحد الأدنى من معايير التغذية والصحة في العراق، مع القيام في الوقت نفسه بالمساعدة على مواصلة الجهود الدولية لمنع صدام حسين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وأهم استنتاج خلص إليه التقرير هو توصل اللجنة إلى أن الإدارة العامة للبرنامج اتسمت بضعف الممارسات الإدارية وعدم كفاية الرقابة ومراجعة الحسابات. وهنا أيضا، قال، بوصفه المسؤول الإداري الأول، يجب عليه أن يتحمل المسؤولية عن جوانب الفشل التي كُشفت عنها، سواء في تنفيذ البرنامج أو في أداء الأمانة العامة بشكل أعم. وذكر الأمين العام أيضا إلى أن العديد من المشاكل متأصلة في عدم وضوح تحديد الأدوار والمسؤوليات فيما بين المجلس واللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والأمانة العامة، ولا سيما في قرار المجلس الإبقاء على عناصر جوهرية للرقابة التشغيلية في إطار اللجنة، المؤلفة من دبلوماسيين وطنيين يعملون بموجب تعليمات ميسية إلى حد كبير صادرة من حكوماتهم.

وأثنى جميع أعضاء المجلس في بيانهم على الجهود التي تبذلها لجنة التحقيق المستقلة. وقال معظم المتكلمين إن برنامج النفط مقابل الغذاء، على الرغم من إخفاقاته، فإنه، مسترشدا بالضرورة الإنسانية، قد اضطلع بدور حاسم في التخفيف من وطأة المعاناة، وفي توفير الأغذية والأدوية للعراقيين^(٨٩). وشدد العديد من المتكلمين على أن المسؤولية عن الفشل يجب أن يتقاسمها المجلس ذاته والدول الأعضاء والأمانة العامة. وقال بعض الممثلين إن نظام صدام حسين، وقد استغل حسن النية لدى الأمم المتحدة لمصلحته الشخصية، هو المذنب الرئيسي^(٩٠). وقال ممثل الجزائر إن

(٨٨) المرجع نفسه، الصفحات ٤-٦.

(٨٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧ (المملكة المتحدة)؛ الصفحتان ٧ و ٨ (الولايات المتحدة، الاتحاد الروسي)؛ الصفحتان ٨ و ٩ (الجزائر)؛ الصفحة ١٠ (اليابان)؛ الصفحتان ١١ و ١٢ (فرنسا)؛ الصفحتان ١٢ و ١٣ (الأرجنتين)؛ الصفحتان ١٣ و ١٤ (الدانمرك والبرازيل)؛ الصفحات ١٤-١٦ (اليونان ورومانيا).

(٩٠) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (المملكة المتحدة)؛ الصفحة ٧ (الولايات المتحدة)؛ الصفحة ١٢ (فرنسا)؛ الصفحة ١٢ (الأرجنتين).

وقال إن النتائج أكدت الأهمية الحيوية للإصلاحات الإدارية المقترحة، وأنه قد شرع بالفعل في إصلاحات جديدة في المجالات التي يتمتع فيها بسلطة تقديرية تتيح له القيام بذلك، بهدف تعزيز الإدارة والرقابة والمساءلة والشفافية، وضمن أعلى معايير الأخلاقيات. ولكنه أكد على أن هناك العديد من القرارات الرئيسية التي لا يمكن أن تتخذها سوى الجمعية العامة. وشدد أيضا على أن القواعد التي تحكم موارد

وقال إن النتائج أكدت الأهمية الحيوية للإصلاحات الإدارية المقترحة، وأنه قد شرع بالفعل في إصلاحات جديدة في المجالات التي يتمتع فيها بسلطة تقديرية تتيح له القيام بذلك، بهدف تعزيز الإدارة والرقابة والمساءلة والشفافية، وضمن أعلى معايير الأخلاقيات. ولكنه أكد على أن هناك العديد من القرارات الرئيسية التي لا يمكن أن تتخذها سوى الجمعية العامة. وشدد أيضا على أن القواعد التي تحكم موارد

وقال إن النتائج أكدت الأهمية الحيوية للإصلاحات الإدارية المقترحة، وأنه قد شرع بالفعل في إصلاحات جديدة في المجالات التي يتمتع فيها بسلطة تقديرية تتيح له القيام بذلك، بهدف تعزيز الإدارة والرقابة والمساءلة والشفافية، وضمن أعلى معايير الأخلاقيات. ولكنه أكد على أن هناك العديد من القرارات الرئيسية التي لا يمكن أن تتخذها سوى الجمعية العامة. وشدد أيضا على أن القواعد التي تحكم موارد

المجلس، الذي أنشأ البرنامج، يجب أن يقبل نصيباً أكبر من المسؤولية عن الفشل^(٩١)، وفي نفس الموضوع، أشار ممثل جمهورية ترازيا المتحدة إلى أن جميع الأخطاء قد حدثت في ظل إشراف المجلس^(٩٢). وقال معظم أعضاء المجلس إن النتائج التي خلصت إليها التقارير وجوانب الفشل في برنامج النفط مقابل الغذاء تجسد الحاجة الملحة إلى إجراء إصلاحات في إدارة الأمم المتحدة، من أجل ضمان تحسين الإدارة والشفافية والمساءلة^(٩٣)، وأعرب بعض الأعضاء على وجه الخصوص عن تأييدهم لجهود الأمين العام الرامية إلى الإصلاح^(٩٤). وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن استيائه من أن الجهود الرامية إلى تحقيق الإصلاح تلقى في كثير من الأحيان مقاومة من الدول الأعضاء الأخرى^(٩٥).

القرار ١٦٣٧ (٢٠٠٥) الذي اتخذه مجلس الأمن في الجلسة ٥٣٠٠، المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٢٦٦، المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق^(٩٧). واستمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما الممثل الخاص للأمين العام في العراق، وممثل الولايات المتحدة، متكلما باسم القوة المتعددة الجنسيات^(٩٨). وأدى وزير خارجية العراق ببيان خلال الجلسة.

وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن التأخر في عقد الجمعية الوطنية الانتقالية وتشكيل الحكومة الانتقالية أدى إلى تقليص الوقت المتاح لإنجاز مشروع الدستور في الموعد النهائي المنصوص عليه في قانون إدارة الدولة الانتقالي، والمحدد له ١٥ آب/أغسطس.

وأشار الممثل الخاص إلى أن الجمعية الوطنية الانتقالية وضعت مشروعاً للدستور الوطني، وأن الاستفتاء الوطني مقرر في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، كما أن من المقرر إجراء الانتخابات العامة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. ومن بين نقاط الخلاف الرئيسية في عملية الصياغة المسائل المتعلقة

(٩٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(٩٧) S/2005/585، التقرير الخامس مقدم عملاً بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

(٩٨) هذه الإحاطة الإعلامية مقدمة عملاً بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

وقال ممثل العراق إن من الواضح جداً من الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير أن الشعب العراقي لم يتلق القيمة الكاملة لأمواله، ولكنه حُرِمَ لأسباب مختلفة من قدر كبير مما هو من حقه؛ وبالتالي فإنه هو الذي دفع ثمن فشل البرنامج. ودعا المجلس إلى النظر في تشكيل فريق تموله

وقال ممثل العراق إن من الواضح جداً من الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير أن الشعب العراقي لم يتلق القيمة الكاملة لأمواله، ولكنه حُرِمَ لأسباب مختلفة من قدر كبير مما هو من حقه؛ وبالتالي فإنه هو الذي دفع ثمن فشل البرنامج. ودعا المجلس إلى النظر في تشكيل فريق تموله

(٩١) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٩٢) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٩٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨ (الولايات المتحدة، الاتحاد الروسي)؛ الصفحة ٩ (الجزائر)؛ الصفحة ١٠ (اليابان)؛ الصفحة ١١ (جمهورية ترازيا المتحدة) الصفحات ١١-١٣ (الأرجنتين والبرازيل وفرنسا)؛ الصفحات ١٣-١٦ (الدايمرك ورومانيا)؛ الصفحتان ١٦ و ١٧ (الفلبين)؛ الصفحتان ١٧ و ١٨ (العراق).

(٩٤) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (الملكة المتحدة)؛ الصفحة ٨ (الاتحاد الروسي)؛ الصفحة ٩ (الجزائر).

(٩٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

العراقية. وشددت أيضا على أن المجتمع الدولي، ولا سيما في البلدان المجاورة للعراق، ولا سيما الجمهورية العربية السورية، ينبغي له بذل مزيد من الجهود للحيلولة دون دخول الإرهابيين الأجانب إلى العراق، ودون إعاقة الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن في البلد^(١٠٠).

وقال وزير خارجية العراق إنه جرى توسيع نطاق لجنة صياغة الدستور لتحسين تمثيلها للمجتمع العراقي، عن طريق إدراج المجتمعات المحلية التي لم تشارك أو في انتخابات كانون الثاني/يناير أو لم تحرز نتائج جيدة فيها. وشجع الوزير البلدان المجاورة للعراق على استئصال عناصر الإرهاب، والاشتراك مع العراق في إطار تعاون استراتيجي إقليمي، وفقا للقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وأعرب عن أسفه لأن معظم المقاتلين الأجانب يدخلون عبر الحدود العراقية - السورية، وأن حكومة الجمهورية العربية السورية لم تُبد حتى الآن تعاوننا جادا في مساعدة العراق على وقف ذلك العبور^(١٠١).

وفي جلسة مجلس الأمن ٥٣٠٠، المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥^(١٠٢)، وجه الرئيس (الاتحاد الروسي) انتباه المجلس إلى الرسالة المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الموجهة من ممثل العراق إلى رئيس مجلس الأمن^(١٠٣)، والتي يحيل بها طلبا من حكومة العراق بتمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق، وإلى

(١٠٠) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٨.

(١٠١) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١١.

(١٠٢) في جلسة مجلس الأمن ٥٢٦٧، المعقودة كجلسة خاصة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وجه المجلس الدعوة إلى كل من وزير خارجية العراق والممثل الخاص للأمين العام في العراق، اللذين تبادل أعضاء المجلس الآراء معهما.

(١٠٣) S/2005/687.

بالنظام الاتحادي، وطرائق تكوين الأقاليم، بالإضافة إلى إقليم كردستان، وهوية الدولة، ودور الإسلام كمصدر للقانون، وتوزيع السلطات فيما يتعلق بالموارد الوطنية، بما في ذلك النفط والمياه. وأعرب عن القلق إزاء ارتفاع عدد الضحايا من المدنيين الناجم عن العنف المتواصل، فضلا عن تدهور حالة حقوق الإنسان في البلد. وقال إنه، بناء على خبرة الأمم المتحدة، فالتصدي لكل من الانتهاكات السابقة والحالية على أساس سيادة القانون والمعايير الدولية من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز جهود المصالحة الوطنية^(٩٩).

وذكرت ممثلة الولايات المتحدة، في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها، أنه على الرغم من التقدم المحرز في الانتقال السياسي في العراق، فما زال المتمردون قادرين على القيام بهجمات ضد المدنيين العراقيين. وأشارت إلى أن الهدف من القوة المتعددة الجنسيات يتمثل في مساعدة العراقيين على ضمان أمنهم، وقالت إن قدرة قوات الأمن العراقية تزداد، مما يؤدي إلى الحد من تأثير وفعالية المتمردين، وإلى تعزيز قدرات العراق في مجال سيادة القانون. وقالت إن القوة المتعددة الجنسيات، بالتنسيق الوثيق مع الحكومة العراقية والتحالف، تقدم المساعدة لتعزيز نظم إنفاذ القوانين والعدالة والسجون في العراق. كما أنها تعمل على إنجاز مشاريع الهياكل الأساسية الحيوية. ولكن النجاح سيتحقق حينما يمكن للعراقيين أنفسهم أن يضمّنوا حريتهم وأمنهم وازدهارهم.

وأفادت بأنه في ١٩ أيلول/سبتمبر، كان قد تم تدريب وتجهيز ١٩٣ ٠٠٠ من أفراد الأمن العراقيين، وقامت القوة المتعددة الجنسيات بنقل بعض المسؤوليات الأمنية في عدد محدود من المجالات والقواعد إلى قوات الأمن

(٩٩) S/PV.5266، الصفحات ٢-٥.

يطلب أن تواصل الولايات المتحدة، نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات، تقديم تقرير فصلي إلى المجلس عن ما تبذله هذه القوة من جهود وما تحرزها من تقدم؛ ويقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

وأدى عدة أعضاء في المجلس وممثل العراق ببيانات بعد اعتماد القرار. وأكد جميع المتحدثين أن القرار أُتخذ وفقا لطلب الحكومة العراقية ورغبتها^(١٠٥). وأكد ممثل الولايات المتحدة أن اتخاذ القرار بالإجماع يدل على الدعم الدولي الواسع النطاق لعراق اتحادي وتعددي وموحد^(١٠٦). ووجه ممثل المملكة المتحدة نداء إلى جميع الدول الأعضاء، ولا سيما جيران العراق، للمساعدة على منع الإرهابيين وأسلحتهم وتمويلهم من دخول العراق^(١٠٧). وحث ممثل الدانمرك حكومة العراق على أن تبذل أقصى ما في وسعها لضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان من جانب جميع السلطات العراقية، بما في ذلك قوات الأمن والشرطة^(١٠٨). وقال ممثل فرنسا إن الحكومة المقبلة، ستكون قادرة، في أي وقت من الأوقات، على طلب تحديد هذه الولاية أو إنهاؤها. وما لم يتخذ المجلس قرارا بخلاف ذلك، ستنتهي تلك الولاية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وعلاوة على ذلك، يتوقع المجلس أن يجرى استعراض الولاية في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وفي تلك الفترة، يجب على القوة المتعددة الجنسيات والقوات العراقية التقيد بالعمل وفقا

مشروع قرار قدمته الدانمرك ورومانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان^(١٠٤).

وتم اعتماد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٦٣٧ (٢٠٠٥)، الذي قام فيه المجلس، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، في جملة أمور، بما يلي:

يقرر أن يمدد ولاية القوة المتعددة الجنسيات، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛

يقرر أن يعاد النظر في ولاية القوة المتعددة الجنسيات عندما تطلب حكومة العراق ذلك، أو في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ويعلن أنه سينتهي هذه الولاية في وقت أقرب إذا طلبت حكومة العراق ذلك؛

يقرر أيضا أن تمديد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ الترتيبات المحددة في الفقرة ٢٠ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بشأن إيداع العائدات من مبيعات الصادرات من النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق التنمية للعراق، والترتيبات المشار إليها في الفقرة ١٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والفقرة ٢٤ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بشأن رصد المجلس الدولي للمشورة والمراقبة لصندوق التنمية للعراق؛

يقرر كذلك أن الأحكام الواردة أعلاه، سوف يعاد النظر فيها عندما تطلب حكومة العراق ذلك أو في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛

(١٠٥) S/PV.5300، الصفحتان ٢ و ٣ (المملكة المتحدة)؛ الصفحتان ٣ و ٤ (الولايات المتحدة، رومانيا)؛ الصفحتان ٤ و ٥ (اليابان، الدانمرك)؛ الصفحتان ٦ و ٧ (فرنسا، الاتحاد الروسي).

(١٠٦) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(١٠٧) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(١٠٨) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

يطلب أن يواصل الأمين العام تقديم تقرير فصلي إلى المجلس عن العمليات التي تضطلع بها في العراق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق؛

(١٠٤) S/2005/704.

لتغطية اشتراكها في ميزانية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقرر المجلس إرسال الرسالة المقترحة^(١١٣).

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٣٢٥، المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٧٩٣، المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق^(١١٤). وقدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وممثل الولايات المتحدة، متكلمًا باسم القوة المتعددة الجنسيات^(١١٥)، إحاطتين إعلاميتين إلى المجلس. وأدلى ممثل العراق ببيان خلال الجلسة.

وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن الملاحظات التي أبدتها مختلف جماعات مراقبة الانتخابات بشأن إجراء الاستفتاء إيجابية نسبيًا، وأن من المقرر إجراء الانتخابات على نطاق البلد في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

وأفاد وكيل الأمين العام أن الانتخابات من شأنها أن تحتتم عملية الانتقال السياسي الواردة في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). غير أنه لاحظ أنه على الرغم من أن الإطار المنصوص عليه في القرار كان يقصد منه تعزيز الحوار الوطني والمصالحة، وأن يكون له بالتالي أثر إيجابي على الوضع الأمني، فإن هذا الأثر الأخير لم يحدث. وقال إن أحد أهم المهام التي تواجه مجلس النواب الجديد الذي سيتشكل بعد

(١١٣) S/2005/703.

(١١٤) S/2005/766، التقرير السادس مقدم عملاً بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

(١١٥) هذه الإحاطة الإعلامية مقدمة عملاً بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

للقانون الدولي^(١٠٩). وقال ممثل الاتحاد الروسي إن أمام البعثة عمل لا يستهان به، وينبغي لها أن تجد حلاً للتحديات الكبيرة المتمثلة في تنظيم الانتخابات وتعزيز التفاهم المتبادل فيما بين مختلف الفصائل في المجتمع العراقي^(١١٠). وتعهد ممثل العراق بمواصلة التزام الحكومة العراقية بالعملية السياسية التي وضعها المجلس، وقال إنه يتطلع إلى إجراء انتخابات على نطاق البلد في ١٥ كانون الأول/ديسمبر في إطار الدستور الذي وافق عليه شعب العراق^(١١١).

الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام في الجلسة ٥٣٠١، المعقودة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

في جلسة مجلس الأمن ٥٣٠١، المعقودة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وجّه الرئيس (الاتحاد الروسي) انتباه المجلس إلى الرسالة المؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس المجلس^(١١٢) والمتعلقة بوضع الأموال المودعة في حساب الضمان المنشأ بموجب القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وقدم الرئيس إلى المجلس مشروع رد على الرسالة، يتضمن الموافقة على الاقتراح الوارد في رسالة الأمين العام بتحويل مبلغ ٢,٢ مليون دولار زائداً مبلغ ٤٩٣ ٢٢٦ يورو من حساب الضمان ليخصم من المبالغ المستحقة على حكومة العراق

(١٠٩) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(١١٠) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(١١١) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(١١٢) S/2005/702.

من بين محافظات العراق الـ ١٨، أي في بغداد، وبنوى، والأنبار، وصلاح الدين. وذكر أن حوالي ٨٠ في المائة من الهجمات كانت موجهة ضد القوة المتعددة الجنسيات، في حين أن السكان العراقيين تعرضوا لـ ٨٠ في المائة من مجموع الإصابات. وقال إن زيادة كبيرة في بلاغات الاستخبارات التي قدمها السكان العراقيون قد حدثت في الأشهر القليلة الماضية، مما يشير إلى زيادة الرفض الشعبي للمتمردين. وبالرغم من استمرار التحديات الأمنية، فإن القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية استعادت السيطرة في بعض المناطق التي كان العدو يسيطر عليها سابقاً^(١١٧).

وذكر ممثل العراق أن التحدي الرئيسي الذي يواجهه العراق وهو بيني الديمقراطية ويشرع في إعادة الإعمار، يتمثل في التصدي للإرهاب. ولا يمكن إلحاق الهزيمة به دون دعم من المجتمع الدولي، ولا سيما من البلدان المجاورة للعراق. وشدد على أن التقدم المحرز في الاستفتاء الدستوري والمجالات الأخرى ما كان ليتحقق بدون تضحيات كبيرة من الشعب العراقي، أو بدون القوة المتعددة الجنسيات التي تقدم الدعم للتغيير السياسي، أو بدون الأمم المتحدة، وقال إن هذه المكاسب لا ينبغي أن تخفي أن وجود الأمم المتحدة في العراق لم يكن كافياً. وذكر أيضاً أن الوقت قد حان لـ "طبي صفحة قرارات منع التسليح التي أصدرها المجلس ضد النظام السابق"، وإغلاق ملف لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش نهائياً.

وفيما يتعلق بمسألة انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، ذكر أن الحوادث المشار إليها في تقرير الأمين العام لم يشارك فيها سوى عدد قليل من الأفراد، ولا تمثل سلوكاً منهجياً للقوات العراقية. وقال إن حكومة العراق تتصدى

(١١٧) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٧.

الانتخابات، يتمثل في إنشاء لجنة لمراجعة الدستور وتمكينها من الاضطلاع بعملها بطريقة تتسم بالمصداقية والفعالية. وقال إن نتائج الاستفتاء قد أظهرت أن نسبة كبيرة من العراقيين لم تؤيد مشروع الدستور.

وأشار إلى أن الأمين العام وجه الانتباه مراراً إلى حالة حقوق الإنسان في العراق، مُديناً الهجمات الإرهابية وهجمات المتمردين والقوات شبه العسكرية على المدنيين الأبرياء، داعياً جميع الأطراف إلى أن تراعي بدقة التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. وقال إن الحالة تتطلب إجراءات عاجلة، لا سيما من جانب السلطات العراقية والقوة المتعددة الجنسيات. وأعرب عن ترحيبه بالتزام القوة المتعددة الجنسيات باتخاذ خطوات تصحيحية أولية، ولا سيما فيما يتعلق بالاحتجزين. وقال إن بعثة الأمم المتحدة سوف تواصل تشجيع جميع الأطراف المعنية على ضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية لجميع العراقيين. وعلى نفس القدر من الأهمية أن تكون الحكومة الجديدة في العراق قادرة على تلبية الاحتياجات والتوقعات الفعلية للشعب العراقي بسرعة، بما في ذلك إحداث تحسن ملموس في حياتهم اليومية، وتطبيع وضع العراق بوصفه عضواً كاملاً ومحترماً في المجتمع الدولي. وشدد على أن قدرة الأمم المتحدة في العراق تعتمد على التزام الدول الأعضاء. وأشار إلى أن الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة فيما يتعلق بتحقيق الأمن للبعثة قد تم التوقيع عليه، وبالتالي تم إضفاء الطابع الرسمي على الترتيبات الأمنية الحالية للأمم المتحدة في العراق^(١١٦).

وذكر ممثل الولايات المتحدة أن هجمات المتمردين قد ازدادت في الفترة السابقة للاستفتاء الذي أجري في تشرين الأول/أكتوبر. وتركزت الهجمات في أربع محافظات

(١١٦) S/PV.5325، الصفحات ٢-٥.

ويؤكد من جديد دعمه لوجود عراق اتحادي وديمقراطي وتعددي وموحد، تُحترم فيه حقوق الإنسان احتراماً كاملاً.

البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في الجلسة ٥٤٤٤، المعقودة في ٢٤ أيار/ مايو ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٣٨٦، المعقودة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ آذار/مارس ٢٠٠٦ عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق^(١٢٠). واستمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين مقدمتين من الممثل الخاص للأمين العام للعراق، ومن ممثل الولايات المتحدة، الذي تكلم باسم القوة المتعددة الجنسيات^(١٢١). وأدلى ممثل العراق ببيان في الجلسة.

ولاحظ الأمين العام في تقريره، أن الانتخابات المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ كانت الحدث الانتخابي الوطني الرئيسي الثالث في العراق خلال السنة الماضية. وقد شارك في المنافسة على ٢٧٥ مقعداً، يتألف منها مجلس النواب، ما مجموعه ٣٠٧ من الهيئات السياسية و ١٩ تحالفاً تقدم في إطارها ما يزيد على ٧ ٥٠٠ مرشح يمثلون تقريباً جميع الطوائف والانتماءات السياسية العراقية. ورغم الانشغالات الأمنية، كانت نسبة الذين أدلوا بأصواتهم عالية في جميع أرجاء البلاد. وقد أدلى بما مجموعه ١٣٣ ١٩١ ١٢ صوتاً صحيحاً^(١٢٢).

(١٢٠) S/2006/137، التقرير السابع المقدم عملاً بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

(١٢١) قُدِّمت الإحاطة الإعلامية عملاً بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

(١٢٢) من بين هذه الأصوات الصحيحة، أدلى بما مجموعه ٣٧٧ ٢٩٥ صوتاً في الخارج، وبعده ٨٥٦ ٢٠٣ صوتاً في مراكز اقتراع خاصة يبلغ عددها ٢٥٥ مركزاً من جانب المحتجزين ونزلاء المستشفيات من المرضى، وأفراد قوات الأمن العراقية. وعكست

لهذه المسألة، وقد أعربت عن رغبتها في تلقي الدعم الدولي بغية تطوير مؤسساتها وفقاً للأنظمة والقواعد المقبولة دولياً في مجال حقوق الإنسان^(١١٨).

البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في الجلسة ٥٣٧١، المعقودة في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٣٧١، المعقودة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦، أدلى الرئيس (الولايات المتحدة) ببيان باسم المجلس^(١١٩)، قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

يُرحَّب بقيام اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق في ١٠ شباط/ فبراير بإعلان نتائج الانتخاب المعتمدة للمجلس النيابي العراقي؛

ويُشدد على أهمية إشراك الجميع والحوار الوطني والوحدة الوطنية في الوقت الذي يتقدم فيه التطور السياسي في العراق إلى الأمام؛ ويدين ما يقع في العراق من أعمال إرهابية؛

ويُنوه تنويرها خاصاً باللجنة الانتخابية المستقلة للعراق لما قامت به من دور في تنظيم وإدارة الانتخابات؛ ويعرب عن ثنائه أيضاً للأمين العام والأمم المتحدة لنجاحهما في المساعدة على التحضير للانتخابات، ويشير بوجه خاص إلى الدور الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق؛ ويعرب أيضاً عن تقديره للمساعدة المقدمة من سائر الجهات الدولية الفاعلة؛

ويُشدد على الحاجة إلى مواصلة وتعزيز الدعم الدولي المقدم من جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة من أجل المساعدة على تحقيق التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الواسع النطاق في العراق؛

ويتطلع المجلس أيضاً إلى مواصلة الجهود من جانب جامعة الدول العربية دعماً للعملية السياسية التي أيدتها قراراً مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و١٦٣٧ (٢٠٠٥)؛

(١١٨) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٠.

(١١٩) S/PRST/2006/8.

هذه التدابير، يمكن أن تكون الجهود المبذولة لتعزيز المصالحة الوطنية والثقة المتبادلة بلا طائل^(١٢٤).

وذكر ممثل الولايات المتحدة أنه ما زال بإمكان المتمردين والإرهابيين القيام بهجمات بغية زعزعة استقرار الحكومة المنتخبة شرعياً في العراق. ومع أن ٨٠ في المائة من هذه الهجمات كانت تستهدف قوات التحالف، فإن غالبية الضحايا كانت في صفوف المدنيين. ورغم أن شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ شهد زيادة في عدد الهجمات المرتكبة قبل الانتخابات، فإن عدد الهجمات انخفض من كانون الأول/ديسمبر إلى كانون الثاني/يناير ليعاود الارتفاع مرة أخرى في شباط/فبراير، ويعزى ذلك إلى تدمير دور العبادة والمواقع الدينية. وعلى الرغم من تناقص عدد الهجمات، فقد ازدادت شدتها. وأفاد بأن ٦٥ في المائة من بغداد أصبحت الآن تحت سيطرة قوات الأمن العراقية، بالإضافة إلى مناطق أخرى. وفي الوقت نفسه، أذن رئيس الولايات المتحدة بخفض عدد الوحدات المقاتلة الأمريكية في العراق من ١٧ إلى ١٥ وحدة - وهو تخفيض بحوالي ٧٠٠٠ جندي. وأكد ممثل الولايات المتحدة أن عدة شركاء في التحالف كانوا بصدد اتخاذ إجراءات مماثلة أو يخططون لذلك^(١٢٥).

وقال ممثل العراق إنه ثمة شعور بين القيادة السياسية في العراق بأن تشكيل حكومة وحدة وطنية سيساعد على تحسين المناخ الأمني، حيث أنها ستسمح لكل الجماعات المختلفة في العراق بممارسة الحق في الانتخاب. أما في ما يتعلق بوضع حقوق الإنسان، فقال إن حكومته ملتزمة باحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، مع أنها تقر بأنه

(١٢٤) S/PV.5386، الصفحات ٢-٤.

(١٢٥) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

وأشار الممثل الخاص للأمين العام إلى أن العراق لا يزال يواجه تحديات هائلة تتعلق بالأمن والسياسة وإعادة الإعمار. وبشكل خاص، أظهر قصف الضريح الشيعي في سامراء في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وتداعياته العنيفة^(١٢٣) أن عملية الانتقال السياسي في العراق مهددة بشكل متزايد بخطر العنف الطائفي. وأصبحت المشاكل الطائفية تسيطر على السياسة العراقية وتكاد تكون تعريفاً لها ولاحتماً لها في المستقبل. وأفاد الممثل الخاص للأمين العام أن التغلب على الانقسام الطائفي هو، فوق كل شيء، مسؤولية حكومة العراق، وحذر من أن عدم الاضطلاع بهذه المسؤولية سوف يضر بالجهود المبذولة لتعزيز الأمن وإضراراً شديداً. وحث جميع المعنيين على أن يتحركوا بسرعة لتشكيل حكومة شاملة للجميع رغم التطورات الأخيرة التي جعلت المفاوضات صعبة. وأعاد الممثل الخاص التأكيد على ضرورة أن تتخذ حكومة العراق تدابير أكثر تصميمًا لمعالجة تردّي حالة حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بأعمال الاحتجاز التعسفي بالقوة، والتعذيب، وعمليات قتل خارج نطاق القانون. وتقع على عاتق القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية مسؤولية خاصة في ذلك الصدد. وفي غياب

هذه الأرقام نسبة مشاركة في الانتخابات زادت على ٧٥ في المائة، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بعدد الناخبين المصوتين في انتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ حيث بلغت نسبتهم زهاء ٥٨ في المائة (انظر S/2006/137، الفقرات ٣-٥).

(١٢٣) بادر القادة العراقيون من مختلف الانتماءات السياسية والدينية وكذلك الأمم المتحدة إلى إدانة الهجوم الذي استهدف الضريح الشيعي المقدس الذي يرقد فيه جثماننا الإمامين علي الهادي والحسن العسكري، وقد أدى هذا الهجوم إلى إثارة أعمال عنف طائفية وهجمات انتقامية في بغداد (انظر S/2006/137، الفقرتان ١٩-٢٠).

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٤٦٣، المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٤٦٣، المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق^(١٢٨). ووجه الرئيس (الدائمك) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام بشأن المجلس الدولي للمشورة والمراقبة^(١٢٩)، وإلى رسالة مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة من ممثل العراق يحيل بها رسالة موجهة من وزير خارجية العراق إلى رئيس المجلس، طلب فيها مواصلة قيام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة في توفير الأمن والاستقرار في العراق^(١٣٠). واستمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين مقدمتين من الأمانة العامة للمساعدة، ومن ممثل الولايات المتحدة، الذي تكلم باسم القوة المتعددة الجنسيات^(١٣١). وأدلى وزير خارجية العراق ببيان أثناء الجلسة.

ولاحظ الأمين العام في تقريره أن تشكيل أول حكومة عراقية منتخبة بما يتواءم مع الدستور في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦ يمثل تنويجا لعملية الانتقال السياسي في العراق. غير أن طول المفاوضات والتدهور الخطير للحالة الأمنية في أعقاب التفجير بالقنابل الذي وقع في سامراء في شباط/فبراير ٢٠٠٦ دلّ على أن شعب العراق وصل إلى منعطف هام. وأشار إلى أنه إذا لم يتولّد قريبا زخم إيجابي

(١٢٨) S/2006/360، التقرير الثامن المقدم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

(١٢٩) S/2006/394.

(١٣٠) S/2006/377.

(١٣١) قُدِّمَت الإحاطة الإعلامية عملا بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

ما زال هناك مجال للتحسين في هذا المضمار. غير أن تقرير الأمين العام لم يأخذ في الحسبان المدى الذي أسهمت به الحالة الأمنية الحالية في عدم قدرة الحكومة على تنفيذ برنامجها لحقوق الإنسان. وأفاد بأنه كان من الحري أن يشير التقرير إلى تلك الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتحسين ممارسات حقوق الإنسان، مثل وجود، لأول مرة في ٤٦ عاما، قطاع حيوي وقوي للمجتمع المدني يحظى بإمكانية غير مقيدة للوصول إلى مختلف الوكالات الحكومية، بما في ذلك السجون على أنواعها والمحاكم.

ورحب ممثل العراق ترحيبا حارا بقول الأمين العام إنه آن الأوان لرفع الحواجز، بما في ذلك الجزاءات، التي تقف أمام إعادة الإدماج الكامل للعراق في المجتمع الدولي^(١٣٢).

وفي الجلسة ٥٤٤٤، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، أدلى الرئيس (الكونغو) ببيان باسم المجلس^(١٣٣)، قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

يُرحب بتنصيب الحكومة العراقية المنتخبة وفقا للدستور، في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، ويهنئ شعب العراق على هذا الإنجاز الهام في عملية التحول السياسي في البلد؛

ويشجع الحكومة الجديدة على العمل بلا كلل من أجل تعزيز المصالحة الوطنية من خلال الحوار الوطني وإشراك الجميع وتهيئة جو خال من النزعة الطائفية؛

ويدين أعمال الإرهاب في العراق، بما فيها الهجمات المروعة الأخيرة على المدنيين والمواقع الدينية، والتي استهدفت بلا رحمة إثارة التوترات الطائفية؛

ويؤكد مجددا استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية.

(١٢٦) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١١.

(١٢٧) S/PRST/2006/24.

توجد الآن فرصة لبناء توافق في الرأي أعمق يعزز المرحلة الانتقالية في العراق، بما في ذلك في مجلس الأمن^(١٣٢).

وذكر ممثل الولايات المتحدة بأنه في ٧ حزيران/يونيه، قتلت القوة المتعددة الجنسيات والقوات العراقية قائد تنظيم القاعدة الإرهابي أبو مصعب الزرقاوي وأحد كبار أتباعه، الشيخ عبد الرحمن. وعلى الرغم من أن القائد الأصلي لتنظيم القاعدة في العراق قد مات، إلا أن مكانه قد شُغل ولا تزال المنظمة الإرهابية تشكل خطراً، إذ أن أعضاءها يستمرون في محاولة تهريب الشعب العراقي وتهديد حكومة البلد التي تمضي قدماً نحو المزيد من الاستقرار والرخاء^(١٣٣).

وأكد وزير خارجية العراق أن التعاون المستمر بين القوات العراقية والقوة المتعددة الجنسيات لا يزال ضرورياً لتحقيق الأمن في العراق وهو حاسم الأهمية لبلوغ الهدف المتمثل في الاكتفاء الذاتي في الدفاع عن بلده وتوطيد دعائم السلام. وبتشكيل حكومة جديدة لفترة كاملة، والقضاء مؤخرًا على أشنع إرهابي وهو أبو مصعب الزرقاوي المسؤول عن تفجير مقر الأمم المتحدة في بغداد في آب/أغسطس ٢٠٠٣، أصبح هناك شعور بوجود زخم كبير فيما بين العراقيين وفرصة لتحويل مسار الحالة إلى الاتجاه السليم.

(١٣٢) S/PV.5463، الصفحات ٢-٦. وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قبل الأمين العام طلب حكومة العراق بتقديم الدعم للاتفاق الدولي مع العراق الذي أُعلن عنه في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦. ويمثل الاتفاق مبادرة أطلقتها حكومة العراق لإنشاء شراكة جديدة مع المجتمع الدولي، وكان هدف الاتفاق يتمثل في تحقيق تصور وطني للعراق بهدف توطيد السلام والعمل على تحقيق تطور سياسي واجتماعي واقتصادي. واشترك في رئاسة الاتفاق نائب رئيس وزراء العراق، ونائب الأمين العام (انظر S/2006/706، الفقرة ١٣).

(١٣٣) S/PV.5463، الصفحتان ٦-٧.

قوي نحو المصالحة الوطنية فإن ثمة خطراً داهماً يتمثل في تنامي الاستقطاب، والصراع الطائفي، واحتمال نشوب حرب أهلية.

وقالت الأمينة العامة المساعدة إنه من دواعي القلق بشكل خاص زيادة نسبة الخسائر في الأرواح بين المدنيين نتيجة ارتفاع مستويات العنف، وانهيار القانون والنظام، إلى جانب أعمال العنف بين الطوائف والأنشطة الإجرامية مما أدى إلى تفاقم أعمال العنف التي يقوم بها المتمردون. وشددت على ضرورة تمكين الحكومة الجديدة لكي تستطيع أن تداوي جراح الانقسامات الاجتماعية والسياسية عن طريق الحوار وبناء الثقة، وأن تعزز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون، وأن تحسن الظروف المعيشية لجميع العراقيين. وقالت إن الاستعراض الموعود للتشريع الخاص بمكافحة الإرهاب واجتثاث حزب البعث سيساعد على تهيئة بيئة أكثر مؤاتاة لتحقيق المصالحة الوطنية. وستحدد فعالية الحكومة بشكل كبير من خلال قدرتها على أن تكون مصدر إلهام لكسب ثقة الشعب العراقي عن طريق اتخاذ تدابير فورية لتحسين الأمن. وسيطلب ذلك من الحكومة الجديدة، أولاً وقبل كل شيء، أن تملك تدريجياً زمام الأمور بالنسبة لشؤونها الوطنية، بما في ذلك المجال الحيوي للأمن، يساعدها في ذلك المجتمع الدولي، عند الضرورة.

وأعربت الأمينة العامة المساعدة عن أملها في أن تعطي الحكومة العراقية الجديدة أولوية لوضع جدول أعمال قوي متعلق بحقوق الإنسان، يعالج انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي والتي تقع حالياً، وأكدت مجدداً أن الأمم المتحدة ما زالت تشعر بقلق بالغ إزاء العدد الكبير من المحتجزين في مراكز الاحتجاز بدون إجراء تحقيق أو توجيه اتهامات جنائية. وأشارت إلى أنه على المستوى الدولي،

العام من ممثل العراق^(١٣٧)، وإلى مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة والولايات المتحدة^(١٣٨). واعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٧٠٠ (٢٠٠٦)، الذي قام فيه المجلس بجملة أمور منها:

أن يُمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا من تاريخ القرار؛ وأن يطلب إلى الأمين العام أن يطلع المجلس بصورة منتظمة على آخر التطورات المتعلقة بالاتفاق الدولي مع العراق.

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٥٢٣، المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٥٢٣، المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق^(١٣٩). واستمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين مقدمتين من الممثل الخاص للأمين العام للعراق، ومن ممثل الولايات المتحدة، الذي تكلم باسم القوة المتعددة الجنسيات^(١٤٠). وأدلى جميع أعضاء المجلس وممثل العراق ببيانات في الجلسة.

وفي إطار عرض التقرير، أكد الممثل الخاص للأمين العام أن العراق أصبح أكثر مناطق الصراع عنفا في العالم. وفي حزيران/يونيه، بلغ عدد العراقيين القتلى ٣١٤٩

(١٣٧) الوثيقة S/2006/609، التي طُلب فيها تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

(١٣٨) S/2006/692.

(١٣٩) التقرير التاسع المقدم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

(١٤٠) قُدِّمت الإحاطة الإعلامية عملا بالفقرة ٢٥ من القرار ١٥١١ (٢٠٠٣).

وقال إنه خلافا للصور التي تنقلها وسائل الإعلام، فليس هناك حرب أهلية في العراق، ولكن هناك تزايد لحوادث العنف الطائفي.

وقال كذلك إنه قد حان موعد استعراض ولاية صندوق التنمية للعراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة، وإن حكومته اقترحت مواصلة الترتيبات الحالية وفقا للقرار ١٦٧٣ (٢٠٠٥). وفيما يتعلق ببناء الدعم الدولي للأمن الإقليمي ومن أجل تعزيز خطط إعادة البناء في العراق، أشار وزير خارجية العراق إلى أن تشكيل مجموعة الاتصال الدولية بمشاركة الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن، وجيران العراق، والأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، سيكون وسيلة مفيدة^(١٣٤).

القرار ١٧٠٠ (٢٠٠٦) الذي اتخذته مجلس الأمن في الجلسة ٥٥١٠، المعقودة في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٥١٠، المعقودة في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦^(١٣٥)، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن^(١٣٦). ووجه الرئيس (غانا) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام^(١٣٤) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١٢.

(١٣٥) وفي الجلسة ٥٤٦٤، المعقودة كجلسة خاصة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وجه المجلس دعوة إلى وزير خارجية العراق والأمين العام المساعد للشؤون السياسية، وتبادل أعضاء المجلس الآراء معهما.

(١٣٦) الوثيقة S/2006/601، التي أوصى فيها بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

تحقيق مستقبل أكثر إشراقا وأمنا وازدهارا. وقال إن اللجنة المشتركة لتحقيق الاعتماد الذاتي العراقي في مجال الأمن التي أعلن عنها رئيس الوزراء العراقي ورئيس الولايات المتحدة في ٢٥ تموز/يوليه ستضع خريطة للطريق على أساس تهيئة الظروف الملائمة لنقل المسؤولية الأمنية بالكامل إلى القوات العراقية^(١٤٣).

وأعرب المتكلمون بالإجماع عن بالغ القلق إزاء الحالة الأمنية الصعبة، وانتهاكات حقوق الإنسان السائدة في العراق، وشددوا على الحاجة الملحة لمعالجة هذه الحالة. وأشاد معظم المتكلمين بالجهود التي بذلتها الحكومة العراقية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، ورحبوا بإجراءات مثل خطة المصالحة الوطنية، التي وضعت لضمان وحدة العراق. وفي الوقت نفسه، شجعوا حكومة العراق على تعزيز أنشطتها الرامية إلى كفالة شمولية العملية السياسية ومشاركة الجميع فيها من خلال عملية الاستعراض الدستوري على سبيل المثال. ورحّب المتكلمون أيضا بإطلاق الاتفاق الدولي مع العراق، وأعربوا عن أملهم في أن يمكن الاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في ١٨ أيلول/سبتمبر حكومة العراق من عرض خطتها لإعادة البناء الوطني^(١٤٤).

وسلّط ممثل العراق الضوء على جهود المصالحة الوطنية المضطلع بها في إطار خطة المصالحة الوطنية، التي

(١٤٣) المرجع نفسه، الصفحات ٥-١٠.

(١٤٤) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١ (قطر)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (غانا)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (الكونغو، الصين)؛ والصفحات ١٣-١٦ (الدانمرك، فرنسا)؛ والصفحتان ١٦ و ١٧ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (الأرجنتين)؛ والصفحات ١٩-٢١ (سلوفاكيا، جمهورية ترازيا المتحدة)؛ والصفحة ٢٢ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحتان ٢٢ و ٢٣ (بيرو)؛ والصفحة ٢٣ (اليابان)؛ والصفحة ٢٥ (اليونان).

شخصا؛ وبلغ عدد القتلى ٤٣٨ ٣ شخصا في شهر تموز/يوليه. وكشفت المهجمات المتعددة وحالات الاحتطاف العشوائي للمدنيين نمطا من الاستهداف يستند إلى الانتماء الطائفي، مع وجود رغبة واضحة للتخويف والانتقام^(١٤١).

أما في ما يتعلق بالتطورات السياسية، فشدد الممثل الخاص على أن الاتفاق الدولي مع العراق أداة هامة للمجتمع الدولي في مساعدة العراق ليصبح بلدا متمتعا بالسلم والاستقرار. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه حكومة العراق في وضع برنامج وطني حقيقي يتجاوب مع احتياجات جميع العراقيين وطموحاتهم. وأشار إلى أن رئيس الوزراء أطلق خطة المصالحة الوطنية من أجل التصدي للتحديات التي يواجهها بلده، كما أن الحكومة تحاول إقامة حوار مع الذين ظلوا خارج العملية السياسية. وقال إن الاتفاق الدولي مع العراق يمكن أن يساعد البلد على أن يصبح شريكا متمتعا بالسلم والاستقرار والرخاء مع جيرانه والمجتمع الدولي عامة^(١٤٢).

وأفاد ممثل الولايات المتحدة بأنه رغم استكمال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في العراق، فقد تصاعد العنف. وقال إن القوة المتعددة الجنسيات واصلت تدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية وجهاز الشرطة في العراق. وبينما أشار إلى أن إسهامات الأمم المتحدة في العراق إسهامات "حيوية"، ناشد المنظمة مواصلة الاضطلاع بولايتها في إطار القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وشدد على أن القوة المتعددة الجنسيات وجهودها المشتركة مع قوات الأمن العراقية استمرت في دعم بيئة من شأنها تمكين الحكومة العراقية المنتخبة ديمقراطيا من النجاح والشعب العراقي من

(١٤١) S/2006/706، الفقرة ٣٥.

(١٤٢) S/PV.5523، الصفحات ٢-٥.

واعتمد المجلس بالإجماع مشروع القرار بوصفه القرار ١٧٢٣ (٢٠٠٦)، الذي قام فيه المجلس، متصرفاً بموجب الفصل السابع من الميثاق، بجملة أمور منها أنه:

يقرر تمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات على نحو ما حُدِّد في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؛

ويقرر أيضاً أن يمدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الترتيبات المحددة في الفقرة ٢٠ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بشأن إيداع العائدات من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق التنمية للعراق، والترتيبات المشار إليها في الفقرة ١٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والفقرة ٢٤ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بشأن قيام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة برصد صندوق التنمية للعراق؛

ويقرر كذلك استعراض الأحكام الواردة أعلاه بشأن إيداع العائدات في صندوق التنمية للعراق وبشأن دور المجلس الدولي للمشورة والمراقبة عندما تطلب حكومة العراق ذلك أو في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧؛

ويطلب أن يواصل الأمين العام تقديم تقرير فصلي إلى المجلس عن العمليات التي تضطلع بها في العراق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق؛

ويطلب أن تواصل الولايات المتحدة، نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات، تقديم تقرير فصلي إلى المجلس عما تبذله القوة من جهود وما تحرزه من تقدم.

وأدلى ممثلو الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد الروسي، وفرنسا ببيانات بعد اتخاذ القرار. وأكد ممثل الولايات المتحدة بأن القوة المتعددة الجنسيات واصلت

الاضطلاع بولايتها المحددة في القرارين ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥)، بما يتواءم مع طلب حكومة العراق.

تهدف إلى معالجة أهم القضايا التي تحول دون تحقيق السلم الداخلي في العراق. وأبلغ بأنه في المجال الأمني، وفي تواتر مع عملية المصالحة الوطنية، اعتمدت الحكومة خطة أمنية تهدف إلى تحقيق الأمن في العاصمة بغداد. وتقوم القوات العراقية بدعم من القوة المتعددة الجنسيات بتنفيذ هذه الخطة. وأفاد بأن الثلاثين يوماً الأخيرة قد شهدت انخفاضاً في العنف والجريمة مقارنة بما كان عليه الوضع خلال شهور حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٦. وفي الختام، أعرب عن أمله في أن تواصل البعثة الاضطلاع بدور حيوي في الاستعراض الدستوري في العراق وفي عملية المصالحة الوطنية^(١٤٥).

القرار ١٧٢٣ (٢٠٠٦) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٥٧٤، المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٥٧٤، المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وجّه الرئيس (بيرو) انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدّم من الدانمرك، وسلوفاكيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، واليابان^(١٤٦). ووجه انتباه المجلس أيضاً إلى رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر موجهة من ممثل العراق^(١٤٧)، وإلى رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من ممثل الولايات المتحدة^(١٤٨).

(١٤٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(١٤٦) S/2006/919.

(١٤٧) S/2006/888، تحيل رسالة موجهة من رئيس وزراء العراق يطلب فيها تمديد ولاية القوة متعددة الجنسيات بموجب القرارين ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥)، وتمديد ولايتي صندوق التنمية للعراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة.

(١٤٨) S/2006/899، تحيل رسالة موجهة من وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، تؤكد التزام القوة المتعددة الجنسيات مواصلة

الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق^(١٥٣). واستمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين مقدمتين من الممثل الخاص للأمين العام للعراق، ومن ممثلة الولايات المتحدة، التي تكلمت باسم الدول الأعضاء المساهمة في القوة المتعددة الجنسيات^(١٥٤). وأدى جميع أعضاء المجلس وممثل العراق ببيانات أثناء الجلسة.

ولاحظ الأمين العام في تقريره حدوث زيادة كبيرة في أعمال العنف في العراق، بما في ذلك أنشطة الميليشيات، مما تسبب في وفاة حوالي ٥ ٠٠٠ شخص في الشهر، وحذر من أن احتمال نشوب حرب أهلية تشمل الجميع في العراق أصبح مرجحاً.

ومن بين الملاحظات التي أبدتها الأمين العام في تقريره والتي سلط الممثل الخاص عليها الضوء تلك المتعلقة بالحاجة إلى الأخذ بنهج سياسي أوسع وأكثر شمولاً يشرك جميع جيران العراق الرئيسيين، والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. ولفت التقرير الانتباه أيضاً إلى كيف يمكن لعملية الاستعراض الدستوري أن توفر إطاراً للمصالحة الوطنية، وإلى أنه لم يتم حتى الآن اغتنام الفرصة التي تتيحها هذه العملية بالفعالية التي كانت ترحوها الأمم المتحدة وتنصح بها. وأكد أن العراق يواجه ثلاثة تحديات رئيسية الآن. أولاً، يجب على العراق وضع عملية سياسية شاملة للجميع وضمان إمكانية تقاسم السلطة السياسية والاشتراك في المؤسسات الحكومية وتقاسم الموارد بشكل منصف بين الجميع، من خلال عملية تسترشد بالمصلحة الوطنية بدلاً من مصالح فئات معينة من جمهور الناخبين. وثمة ضرورة بوجه

(١٥٣) S/2006/945، التقرير العاشر المقدم عملاً بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

(١٥٤) قُدِّمت الإحاطة الإعلامية عملاً بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

القيام بدور حيوي في أمن العراق واستقراره^(١٤٩). وقال ممثل المملكة المتحدة إن هذا القرار أتى بشيء مطمئن هام هو أن الحكومة العراقية يمكنها، متى شاءت، أن تطلب استعراض الترتيبات أو إنهاء ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق^(١٥٠).

وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن أسفه لأن القرار لا يعبر عن اقتراح بلده حول أهمية مواصلة العملية السياسية في العراق، التي وُضعت أسسها في المؤتمرين المعقودين في القاهرة وشرم الشيخ^(١٥١).

وأفاد ممثل فرنسا بأن وفده سعيد بأن يلاحظ أن القرار ينص صراحة على أن إمكانية انسحاب القوة المتعددة الجنسيات تخضع للقرار السيادي للعراق. وأعرب عن أمله في أن يتواصل التقدم المحرز في الحوار الوطني بين الطوائف، الذي تجلّى في اجتماع شرم الشيخ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وفي القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥^(١٥٢).

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٥٨٣، المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وفي الجلسة ٥٦٣٩ المعقودة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٥٨٣، المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ عن بعثة

(١٤٩) S/PV.5574، الصفحتان ٢ و ٣.

(١٥٠) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(١٥١) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

(١٥٢) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

وذكرت ممثلة الولايات المتحدة بعض الأمثلة على التقدم الذي أحرز، مثل إنشاء لجنة مراجعة الدستور للنظر في خيارات تعديل الدستور العراقي، والمبادرة المتعلقة بإبرام اتفاق دولي. وذكرت كذلك أن الأمن لا يزال يمثل مصدر قلق بالغ، نظرا إلى أن عدد الهجمات ازداد بنسبة ٢٢ في المائة خلال الفترة التي يشملها التقرير الحالي. وأوضحت أن ظهور العنف الطائفي أصبح أكبر خطر يهدد الاستقرار، حيث أن حوالي ٨٠ في المائة من أعمال العنف الطائفي وقعت في دائرة قطرها ٣٥ ميلا من بغداد. وأكدت أن مسألة استقرار وأمن العراق تشكل قضية إقليمية فضلا عن كونها قضية دولية، ويؤدي جيران العراق دورا هاما فيها^(١٥٦).

وأعرب جميع الأعضاء عن جزعهم من الارتفاع الكبير في عدد الضحايا في العراق، وشددوا على ضرورة مواصلة العمل على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل التصدي للعنف المستمر. وقال بعض الممثلين بأن النهج المتبعة لتسوية الوضع في العراق لم تكن فعالة^(١٥٧)، وأيدوا الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام^(١٥٨).

وشدد المتكلمون أيضا على أهمية الاتفاق الدولي مع العراق، وأعربوا عن اهتمامهم باقتراح الأمين العام عقد مؤتمر دولي يشمل جميع الأطراف العراقية المتناحرة والعناصر الفاعلة الخارجية المعنية. وأكد المتكلمون أيضا أهمية تعزيز

(١٥٦) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٨.

(١٥٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (الأرجنتين)؛ والصفحة ١٤ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢٠ (الدانمرك).

(١٥٨) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (فرنسا)؛ والصفحة ١٠ (الأرجنتين)؛ والصفحة ١٤ (الاتحاد الروسي).

خاص لتعزيز تدابير بناء الثقة بين الطوائف في مناطق التوتر المحتملة، مثل كركوك. وثمة حاجة أيضا لمزيد من الجهود لاستعراض عملية التخلص من العناصر البعثية وإقرار قانون عفو، دونما مساس بحقوق الضحايا في معرفة الحقيقة والحصول على التعويض. وثانيا، يتعين على حكومة العراق أن تجعل استخدام القوة حكرا عليها. وثالثا، يجب على حكومة العراق تطوير بيئة إقليمية تدعم العملية الانتقالية في العراق. ودعا الأمين العام أيضا إلى تسوية تفاوضية لكسر حلقة العنف الذي يهدد حاليا بإفشال أي عملية سياسية.

وأفاد الممثل الخاص بأنه وجه الاهتمام مرارا في إحاطاته الإعلامية السابقة المقدمة للمجلس إلى أن ما تحقق من إنجازات خلال فترة الانتقال السياسي في مجال الوفاء بالمعايير التي اعتمدها مجلس الأمن في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) لم يترجم إلى تحسن في الأمن أو في حالة حقوق الإنسان، وأن الجهود التي بذلتها حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات لم تحل دون استمرار تدهور الحالة الأمنية ولا المساعي الوطنية أو الإقليمية أو الدولية من أجل التفاوض. وأفاد بأنه يبدو أن العنف قد خرج عن السيطرة، وقد أثار ذلك قلقا واسع النطاق إزاء مستقبل العراق.

وذكر الممثل الخاص أنه يجري حاليا بذل جهود قوية لتعزيز قوات الأمن في العراق، غير أنه حتى في ظل أشد الظروف ملائمة، من المتوقع أن تستغرق هذه العملية عدة سنوات لتكتمل. وعلاوة على ذلك، يمكن للاعتماد المفرط على استخدام القوة في الواقع أن يمنع التوافق الوطني. وشدد على أنه لكي تتاح للعراق أي فرصة لتجنب كارثة وطنية، فمن الضروري وجود إحساس جماعي بخطورة الموقف وروح من الإصرار والتوفيق^(١٥٩).

الحالة الأمنية. وذكر أن البعثة وضعت أمن موظفيها فوق كل الاعتبارات الأخرى. ومع أن البعثة ستكون موجودة لمساعدة الحكومة، فلم يتسن بعد نشر الأعداد المنشودة بسبب الحالة الأمنية الراهنة^(١٦١).

وفي الجلسة ٥٦٣٩، المعقودة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٧ عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق^(١٦٢). وقدم الممثل الخاص للأمين العام في العراق وممثل الولايات المتحدة، الذي تكلم باسم القوة المتعددة الجنسيات، إحاطتين إعلاميتين إلى المجلس^(١٦٣). وأدى وأدى جميع أعضاء المجلس وممثل العراق^(١٦٤) بيانات أثناء الجلسة.

وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن مستويات العنف المستفحلة في العراق ألفت بظلالها على الجهود السياسية وجهود إعادة الإعمار، وكان لها تأثير سلبي على الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في البلد، وأدت أيضا إلى ارتفاع أعداد الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين لتبلغ أرقاما لم تشهدها من قبل. ونتيجة لانعدام الأمن وحظر التجول، أصبح الوصول إلى مرافق الخدمات الصحية محفوفا بصعوبة بالغة، وأشارت تقارير إلى أن نسبة الالتحاق بالمدارس شهدت تراجعا كبيرا بنسبة ٥٠ في المائة. وحدّر الأمين العام من أن العراق كان يمر بأزمة في مجال حماية حقوق الإنسان تحمل في طياتها إمكانية التحول إلى حالة

الحوار الإقليمي^(١٥٩). وأشاد ممثل الاتحاد الروسي بمقترح الأمين العام المتعلق بتأسيس مجموعة إقليمية معنية بالعراق تشمل الأعضاء الدائمين الخمسة بمجلس الأمن^(١٦٠).

وأفاد ممثل العراق بأن حكومته تعرف جيدا من يقوم بأعمال العنف المتزايدة، وهم الصداميون والتكفيريون المتطرفون والجماعات الإجرامية. وهذا أمر ستواجهه حكومة العراق بقوة وحسم شديدين. وأعاد تأكيد أن الحكومة تعتزم توسيع نطاق العملية السياسية، وأشار إلى أن رئيس الوزراء قد أعلن مؤخرا عن عقد مؤتمر وطني من أجل تعزيز المصالحة الوطنية. غير أنه حذّر من أن هذه الفكرة ستكون مرفوضة إذا كان الغرض منها هو الالتفاف على المكاسب الديمقراطية التي حققها العراقيون والعودة بالعملية السياسية إلى المربع رقم واحد.

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، أكد من جديد أن الحكومة العراقية حادة في معالجة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، ولكن لا يمكن أن توضع انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة بشكل عرضي عن المواجهات مع الإرهابيين والجماعات الإجرامية في المستوى نفسه الذي توضع فيه الانتهاكات المتعمدة التي يقوم بها الإرهابيون.

وفي سياق الإشارة إلى الدعوة الموجهة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق للقيام بدور أكثر فعالية، شدد ممثل العراق على ضرورة الأخذ في الحسبان ترددي

(١٥٩) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (فرنسا)؛ والصفحة ٩ (اليونان)؛ والصفحة ١٢ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٦ (الصين)؛ والصفحة ١٩ (غانا)؛ والصفحتان ٢٠ و ٢١ (الدانمرك)؛ والصفحة ٢٢ (سلوفاكيا)؛ والصفحتان ٢٣ و ٢٤ (الكونغو، قطر).

(١٦٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(١٦١) المرجع نفسه، الصفحات ٢٤-٢٧.

(١٦٢) S/2007/126، التقرير الحادي عشر المقدم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

(١٦٣) قُدمت الإحاطة الإعلامية عملا بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

(١٦٤) ممثل العراق نائب رئيس العراق.

وكرر ممثل إندونيسيا الاقتراح الذي عرضه رئيس إندونيسيا بنشر قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة بعد انسحاب القوة المتعددة الجنسيات^(١٦٧). وحث ذلك الممثل، إلى جانب ممثلي الصين، والاتحاد الروسي، وفرنسا، القوة المتعددة الجنسيات على وضع جدول زمني محدد للانسحاب من العراق^(١٦٨). وشدد ممثل جنوب أفريقيا على أنه بغض النظر عن الحوادث التي أدت إلى الحالة الراهنة في العراق، فإن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية عن ضمان أن تُمارس السلطات التي مُنحت للقوة المتعددة الجنسيات في العراق بطريقة متسقة مع قرارات المجلس وأن يتم التمسك بالقانون الدولي وحقوق الإنسان واحترامهما من جانب جميع الأطراف^(١٦٩).

وأشار نائب رئيس العراق إلى أن إعادة إحلال الأمن وإعادة بناء الهيكل السياسي والاقتصاد تمثّلان الهدفين اللذين وضعهما بلده لعام ٢٠٠٧. وتحقيقاً لهذه الغاية، اعتمدت السلطات العراقية خطة أمن لبغداد تحت اسم "عملية فرض القانون"، وأطلقت عملية المصالحة الوطنية، واعتمدت ميزانية سترصد مبلغ ١٠ بلايين دولار للاستثمار. وأشار كذلك إلى أن حكومته لا تريد التسرع بإبداء الكثير من التفاؤل، ومع ذلك فإن "عملية فرض القانون" قد أثمرت بعض النتائج الإيجابية على مستوى الانخفاض الملحوظ في عدد الأعمال الإرهابية والإصابات^(١٧٠).

(١٦٧) المرجع نفسه، الصفحات ١٧-١٩.

(١٦٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٦ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢٠ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٣ (الصين).

(١٦٩) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥.

(١٧٠) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

طوارئ إنسانية في أقصى درجاتها، ما لم يتم تبديد مناخ الخوف والإفلات من العقاب والفضي، إلى جانب بذل جهود لتلبية الاحتياجات المادية الأساسية.

وأفاد الممثل الخاص أن "الخطر الدائم" المتمثل في العنف السياسي والمذهبي والإجرامي، الذي أدى إلى ازدياد عمق الأزمة الإنسانية وأزمة حقوق الإنسان، مثل سمة بارزة في التقرير. وقال إنه يلزم أن يتفق جيران العراق على استراتيجية مشتركة لدعم برنامج الإصلاح وجهود المصالحة التي تبذلها حكومة العراق، وإنه يلزم النظر في إيجاد آلية لتحقيق هذا التنسيق الإقليمي^(١٦٥).

وذكر ممثل الولايات المتحدة أنه في إطار الإعلان عن سبيل جديد إلى الأمام، أعلن رئيس الولايات المتحدة في ١٠ كانون الثاني/يناير عن تخصيص عدد إضافي من القوات قدره ٢١ ٥٠٠ جندي للجهد الذي يقوده العراق. وقال أيضاً إن الحكومة العراقية خصصت حوالي ١٥٠ مليون دولار من ميزانيتها لعام ٢٠٠٧ لعملية تسريح المليشيات ونزع سلاحها وإعادة إدماجها، ويمثل تمثيل تلك العملية بالإضافة إلى استمرار التقدم السياسي فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية واعتماد قانون اجتثاث البعث، عنصرين هامين لكفالة الاستقرار الطويل الأجل في البلد^(١٦٦).

وأعرب جميع أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء استمرار العنف، وارتفاع عدد المصابين، وتزايد أعداد المشردين، وتدهور الحالة الإنسانية، وحثوا على تعزيز جهود المصالحة الوطنية، والتعاون الإقليمي والدولي بهدف خفض مستويات العنف في العراق.

(١٦٥) S/PV.5639، الصفحات ٢-٥.

(١٦٦) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٨.

ومن ممثل الولايات المتحدة، الذي تكلم باسم القوة المتعددة الجنسيات^(١٧٤). وأدى جميع الأعضاء وممثل العراق ببيانات أثناء الجلسة.

ولاحظ الأمين العام في تقريره أنه رغم النجاح الأولي الذي حققه تعزيز التدابير الأمنية في الأشهر الأخيرة، فإن الحالة في العراق ما زالت محفوفة بالمخاطر. وأفاد الأمين العام بأن هجمات المتمردين مستمرة ولا يزال عدد القتلى المدنيين في ازدياد إذ يبدو أن قوات الميليشيات استأنفت أنشطتها، بما في ذلك أعمال القتل والاختطاف التي تستهدف أشخاصا بعينهم. وأكد أن التفجير الذي وقع في البرلمان العراقي في ١٢ نيسان/أبريل وأدى إلى مقتل أحد النواب وجرح كثيرين آخرين أبرز ما يشكله العنف من خطر على العملية السياسية. وازدادت التوترات السياسية بشأن تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور، التي تتضمن تفاصيل العملية التي تفضي إلى تحديد الوضع النهائي للكروك وغيرها من المناطق المتنازع عليها، وكذلك بشأن مشروع قانون النفط والغاز، وعملية استعراض الدستور والقانون الجديد المتعلق باجتماعات حزب البعث. وأفاد الأمين العام أيضا بأنه في ٣ أيار/مايو، أُطلق العهد الدولي مع العراق في شرم الشيخ، بمصر. وأوضح الأمين العام أنه اشترك مع رئيس وزراء العراق في رئاسة هذا المؤتمر الذي حضره ٧٥ وفدا.

وذكر الممثل الخاص أن العراق أصبح يواجه سلسلة معقدة بصورة استثنائية من الصراعات الطائفية والسياسية والعرقية المتداخلة التي تتجاوز تسويتها قدرات أي طرف فاعل واحد أو سياسة واحدة. ورغم مناقشة المسائل المثيرة للخلاف في عدة منتديات، فإن تأثير الذكريات المريرة والمظالم الجديدة وانطباعات التمييز وسياسات الهوية الآخذة

(١٧٤) قُدِّمت الإحاطة الإعلامية عملا بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام في الجلسة ٥٦٨١، المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٦٨١، المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧، وجّه الرئيس (الولايات المتحدة) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن بشأن حساب الضمان المنشأ عملا بالقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) والقرارات ذات الصلة^(١٧١). وعرض الرئيس مشروع الرسالة التي ستوجّه إلى الأمين العام ردا على رسالته، والتي وافق فيها على اقتراحه بتحويل مبلغ ١ ٨٥٦ ٧٥٤ يورو ومبلغ ٦٩٤ ٧٧١ دولارا من حساب الضمان المذكور أعلاه، لتسوية المتأخرات المستحقة على حكومة العراق لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ولتسديد التزامها الحالي المتعلق بالمساهمات في الأنشطة الأخرى التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وقرر المجلس إرسال الرسالة المقترحة^(١٧٢).

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٦٩٣، المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٦٩٣، المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق^(١٧٣). واستمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين مقدمتين من الممثل الخاص للأمين العام للعراق،

(١٧١) S/2007/300.

(١٧٢) S/2007/301.

(١٧٣) S/2007/330، التقرير الثاني عشر المقدم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

القاعدة. وقال كذلك إنه يجري العمل، كحجر الزاوية لعملية المصالحة الوطنية، على إلغاء ممارسات اجتثاث البعث "المفرطة" السابقة التي بدأت عام ٢٠٠٣ ولم تميّز بين المجرمين وغير المجرمين، ولم تميّز بين المنتسبين إلى الحزب بدوافع عقائدية وبين أولئك الذين انتسبوا لمجرد إعالة أسرهم^(١٧٧).

وأعرب جميع أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء أعمال العنف الجارية في العراق، وأدانوا بشكل خاص عملية التفجير التي استهدفت الضريح المقدس في سامراء، التي حدثت في اليوم نفسه. ورحب العديد بالاتفاق الدولي مع العراق باعتباره إطارا دوليا لإحلال الاستقرار وتعزيز التنمية وإعادة الإعمار في العراق. وعلاوة على ذلك، شجعوا على مواصلة العمل على بلورة عملية المصالحة الوطنية في العراق، بما في ذلك الاستعراض الدستوري، وتنقيح القانون المتعلق باجتثاث البعث، وتعزيز حقوق الإنسان وإدماج الميليشيات في القوات المسلحة النظامية. ورحب أعضاء المجلس أيضا بإمكانية توسيع الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في العراق.

القرار ١٧٦٢ (٢٠٠٧) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٧١٠، المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧١٠، المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وجّه الرئيس (بلجيكا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقلّم من المملكة المتحدة، والولايات المتحدة^(١٧٨). واستمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين قدمهما الرئيس

(١٧٧) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٠.

(١٧٨) S/2007/390.

في الرسوخ، وقبل كل شيء، أعمال القتل المروعة والمتواصلة جعلت من إمكانية إجراء مناقشات بناءة تفضي إلى المصالحة الدائمة أمرا صعبا^(١٧٥).

وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى أنه ثمة بوادر على أن تحولا كبيرا قد طرأ على توزيع العنف. فمع أن الهجمات الإرهابية التي تستهدف شخصيات رفيعة المستوى والهجمات التي تشن على قوات التحالف ما زالت كثيرة الحدوث، فقد تراجعت جرائم القتل الطائفي والهجمات على المدنيين في بغداد عن المستويات المسجّلة في وقت سابق. وأشار إلى أنه يجري تجنيد أعداد متزايدة لقوات الأمن العراقية في محافظة الأنبار، مما يبرهن على تصميم الشعب على المشاركة في المعركة ضد المتمردين وتنظيم القاعدة. وقال إنه يتطلع إلى المناقشات المقبلة بشأن كيفية تنقيح ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بغية التشجيع على أن يكون لها وجود قوي لمساعدة العراق^(١٧٦).

وأفاد وزير خارجية العراق أن العراقيين سيظلون ممتنين دائما لتحريرهم من "طاغية مستبد"، ولكن لا يرغب أي مسؤول حكومي عراقي - أو أي مواطن عراقي - في وجود قوات أجنبية على أرض عراقية ولو ليوم واحد أكثر مما هو ضروري بصورة حيوية. غير أن وجود القوة المتعددة الجنسيات اليوم، وخلال الأشهر القليلة المقبلة، ضروري بصورة حيوية لصون العراق والسلم والاستقرار الإقليميين. وأشار وزير خارجية العراق إلى أن زعماء القبائل والمواطنين العاديين في محافظتي الأنبار وديالى - وهما محافظتان ظلتا لفترة طويلة ملاذا لإرهابيي تنظيم القاعدة - قد أبدوا استعدادا لحمل السلاح والوقوف ضد إرهابيي تنظيم

(١٧٥) S/PV.5693، الصفحة ٣.

(١٧٦) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٨.

التنفيذي بالنيابة للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، وممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لدى الأمم المتحدة ومدير مكتب الوكالة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وأدى بيانات أثناء هذه الجلسة ممثلو الصين، وفرنسا، وإندونيسيا، وقطر، وجنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، وكذلك ممثل العراق.

وحتى الرئيس التنفيذي بالنيابة للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش من أنه نظرا للبيئة الأمنية الحالية في العراق، لا ينبغي تجاهل إمكانية سعي الجهات الفاعلة غير التابعة لدول إلى الحصول على العوامل التوكسينية (السمية) أو السلائف الكيميائية بكميات صغيرة واستخدامها، ومن أن إمكانية حصول الجهات الفاعلة غير التابعة لدول على عوامل أخرى أكثر سمية إمكانية حقيقية. وأشار إلى أنه بعد عمليات التفتيش المكثفة التي تم القيام بها في أوائل عام ٢٠٠٣، لم تعثر اللجنة على دليل على استمرار أو استئناف برامج أسلحة الدمار الشامل، أو على وجود كميات مهمة من الأصناف المحظورة التي ترجع إلى الفترة السابقة لاعتماد القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، ولكنها كشفت عن قدرات لا تزال متبقية في العراق، وتشمل هذه القدرات العلماء والتقنيين والمعدات الثنائية الاستخدام. وشدد على أنه في ظل الظروف الراهنة، ليس بالمستطاع حسم المسائل المعلقة المتبقية مما يسهم في إثارة "حالة عدم اليقين المتبقية". وأكد أنه لو أن العراق انضم بالفعل إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية لتقلصت الشكوك المحيطة ببرنامجه للأسلحة الكيميائية. وبطبيعة الحال، المجلس هو صاحب القرار، من خلال ممارسة قدرته على الحكم، بشأن ما إذا كان سيقبل "حالة عدم

وحتى الرئيس التنفيذي بالنيابة للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش من أنه نظرا للبيئة الأمنية الحالية في العراق، لا ينبغي تجاهل إمكانية سعي الجهات الفاعلة غير التابعة لدول إلى الحصول على العوامل التوكسينية (السمية) أو السلائف الكيميائية بكميات صغيرة واستخدامها، ومن أن إمكانية حصول الجهات الفاعلة غير التابعة لدول على عوامل أخرى أكثر سمية إمكانية حقيقية. وأشار إلى أنه بعد عمليات التفتيش المكثفة التي تم القيام بها في أوائل عام ٢٠٠٣، لم تعثر اللجنة على دليل على استمرار أو استئناف برامج أسلحة الدمار الشامل، أو على وجود كميات مهمة من الأصناف المحظورة التي ترجع إلى الفترة السابقة لاعتماد القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، ولكنها كشفت عن قدرات لا تزال متبقية في العراق، وتشمل هذه القدرات العلماء والتقنيين والمعدات الثنائية الاستخدام. وشدد على أنه في ظل الظروف الراهنة، ليس بالمستطاع حسم المسائل المعلقة المتبقية مما يسهم في إثارة "حالة عدم اليقين المتبقية". وأكد أنه لو أن العراق انضم بالفعل إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية لتقلصت الشكوك المحيطة ببرنامجه للأسلحة الكيميائية. وبطبيعة الحال، المجلس هو صاحب القرار، من خلال ممارسة قدرته على الحكم، بشأن ما إذا كان سيقبل "حالة عدم

(١٧٩) S/PV.5710، الصفحات ٢-٦.

(١٨٠) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

٨ نيسان/أبريل الموجهة من وزير خارجية العراق، المرفقة بمشروع القرار المعروض على المجلس، يُعرض حالياً على البرلمان مشروع قانون بشأن انضمام العراق إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأفاد بأن العراق يعتبر اعتماد المجلس مشروع القرار إعادة تأكيد على أن جميع تدابير الحظر المتصلة بالتجارة مع العراق وتقديم الموارد المالية أو الاقتصادية إلى العراق التي وضعتها القرارات ذات الصلة - خاصة القرارين ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٨٧ (١٩٩١) - لم تعد مطبقة^(١٨٤).

وأشار ممثل جنوب أفريقيا وشاطره في ذلك ممثل الصين، إلى أن جهود مجلس الأمن لترع سلاح العراق ذات بعد إقليمي، وأن المجلس ملزم بموجب قراراته بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل^(١٨٥).

ثم طرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بأغلبية ١٤ صوتاً مع امتناع عضو واحد عن التصويت (الاتحاد الروسي) بوصفه القرار ١٧٦٢ (٢٠٠٧)، الذي قام فيه المجلس، متصرفاً بموجب الفصل السابع من الميثاق، بجملة أمور منها أنه:

يقرر أن ينهي على الفور ولايتي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب القرارات ذات الصلة؛

ويؤكد من جديد التزامات العراق في مجال نزع السلاح بموجب القرارات ذات الصلة، ويقر بالتزام العراق المحسد في الدستور بمنع انتشار واستحداث وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية

(١٨٤) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤-١٥.

(١٨٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٦ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحتان ١٨ و ١٩ (الصين).

من ذلك، أن العراق لم يعد بلداً يملك الرغبة السياسية أو التخطيط العسكري لاستعمال مثل هذه الأسلحة^(١٨١).

ورحب ممثل المملكة المتحدة بالتزام حكومة العراق باحترام وتطبيق الالتزامات والتعهدات الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. ورحب أيضاً بالالتزام الدستوري التام لحكومة العراق للمضي قدماً في نزع السلاح، وإنشاء هيئة وطنية للرقابة من أجل الإشراف والرقابة على حركة المواد ذات الاستخدام المزدوج^(١٨٢).

وأوضح ممثل فرنسا أنه لم يكن بالإمكان حسم كل المسائل، ومع ذلك لم يتبق إلا القليل من مواطن الغموض. وشدد على ضرورة ضمان أن تكون الحكومة العراقية الجديدة مستعدة لتولي مهام هيئتي التفتيش والرصد التابعتين للأمم المتحدة من أجل ضمان مواصلة جهود منع الانتشار. وأكد ممثل فرنسا ضرورة تعزيز الأمن الإقليمي والدولي وضمن احترام الالتزامات الدولية في مجال عدم الانتشار^(١٨٣).

وقال ممثل العراق إن إنهاء ولايتي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية سيسدل الستار على "فصل مفرع" في تاريخ العراق. وأكد أن الشعب العراقي قد دفع ثمناً باهظاً جداً خلال تلك الفترة من الزمن بسبب امتلاك النظام لأسلحة الدمار الشامل ورفضه التعاون مع الهيئات الدولية ذات الصلة المسؤولة عن إزالتها. وقال إنه، بالإضافة إلى إعادة تأكيد حكومته التزاماتها المتصلة بعدم الانتشار المذكورة في الرسالة المؤرخة

(١٨١) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١١.

(١٨٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(١٨٣) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣-١٤.

القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته، ٥٧٢٩ المعقودة في ١٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧٢٩، المعقودة في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧، وجّه الرئيس (الكونغو) انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدّم من إيطاليا، وبنما، وسلوفاكيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة^(١٨٧). وحضر الأمين العام هذه الجلسة. وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، الذي قام فيه المجلس بمجملة أمور منها أنه:

يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا من تاريخ القرار؛

ويقرر كذلك أن يقوم كل من الممثل الخاص للأمين العام والبعثة، بناء على طلب حكومة العراق، بتقديم المشورة والدعم والمساعدة إلى العراق حكومة وشعبا لتحقيق تقدم في الحوار السياسي والمصالحة الوطنية؛ وتعزيز ودعم وتيسير تنسيق المساعدة الإنسانية والتنسيق مع المانحين، وبناء القدرات؛ وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني من أجل تعزيز سيادة القانون في العراق؛ ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس في غضون ثلاثة أشهر، وكل ثلاثة أشهر بعد ذلك بشأن التقدم المحرز صوب الوفاء بجميع مسؤوليات البعثة.

وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيان كل من الأمين العام، وممثلو الصين، وفرنسا، وإندونيسيا، وإيطاليا، وقطر، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وكذلك ممثل العراق.

ورحب الأمين العام بالقرار الذي اتخذته المجلس بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

والبيولوجية وما يتصل باستحداثها وتصنيعها وإنتاجها واستخدامها من معدات ومواد وتكنولوجيات؛

ويدعو حكومة العراق إلى موافاة مجلس الأمن في غضون سنة واحدة بتقرير عن التقدم المحرز في التقييد بجميع معاهدات نزع الأسلحة وعدم الانتشار المطبقة والاتفاقات الدولية المتعلقة بها؛

ويحيط علما بالإحاطات الموجزة التي قدمتها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش/اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أنشطة كل منها في العراق منذ عام ١٩٩١؛

ويطلب إلى الأمين العام أن يتخذ جميع التدابير اللازمة التي تكفل التصرف بشكل ملائم في محفوظات لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وفي ممتلكاتها الأخرى؛

ويطلب أيضا إلى الأمين العام أن ينقل إلى حكومة العراق عن طريق صندوق التنمية للعراق جميع الاعتمادات غير المربوطة المتبقية في الحساب المنشأ عملا بالفقرة ٨ (هـ) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، بعد أن يعيد إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، المساهمات التي قدمتها عملا بالفقرة ٤ من القرار ٦٩٩ (١٩٩١).

وأوضح ممثل الاتحاد الروسي أنه امتنع عن التصويت لأن سير العملية لا يتضمن شهادة من لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في ما يتعلق بإغلاق ملف نزع سلاح العراق ولأنه لا تزال هناك أسئلة بدون أجوبة تتعلق بمصير الأسلحة الموجودة في العراق، بما في ذلك القذائف التي لم تدمر. وأكد أن القرار لا يوفر أجوبة واضحة تتعلق بوجود أسلحة دمار شامل. ولم يعكس نص القرار هذه الشواغل بشكل تام^(١٨٦).

(١٨٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١٨ و ١٩.

والسلام. وشدد أيضا على أن ذلك يتطلب إحراز تقدم مواز على المسارين السياسي والاقتصادي^(١٩٠).

وسلط ممثل فرنسا الضوء على مسؤولية حكومة العراق عن حماية السكان المتضررين، وكذلك الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها^(١٩١). وشدد ممثل قطر على أهمية العمل على تنفيذ القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) بالتعاون وثيق مع العراق ودون إخلال بالمسؤولية التي لا تزال على عاتق قوات التحالف الموجودة في العراق، والتي لا تزال عليها مسؤوليات لضمان الأمن والاستقرار بحكم القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩)^(١٩٢).

وبينما رحب ممثل العراق باتخاذ القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، أكد أن بلده يسعى إلى اجتياز العديد من العقبات التي يواجهها. وفي ما يتعلق بالاستقرار الإقليمي، أعرب عن اعتقاده بأن على البلدان المجاورة والمجتمع الدولي التزامات من حيث مساعدة العراق على مكافحة الإرهاب، وتحقيق الأمن والاستقرار، وتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار، والتصدي للتحديات الإنسانية. وبينما أقر بأن هذه المسائل تندرج ضمن المسؤوليات الوطنية، فقد شدد على أن حكومته بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي مُمثلاً في البعثة. ولذلك شجع العراقُ البعثةَ على الاضطلاع بدور نشط في المساعدة على بناء دولة مزدهرة ومستقرة تعيش في سلام مع نفسها ومع العالم^(١٩٣).

(١٩٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

(١٩١) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(١٩٢) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(١٩٣) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

وتعزيزها، وأكد أن الأمم المتحدة سوف تعمل على زيادة دورها وتتطلع إلى العمل في "شراكة وثيقة" مع حكومة العراق وشعبه من أجل تعزيز المساعدة التي تقدمها له في مجالات شديدة الأهمية كالمصالحة الوطنية والحوار الإقليمي وتقديم المساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان^(١٨٨).

وأعرب معظم المتكلمين عن قلقهم من الحالة الأمنية في العراق، ورحبوا بتوسيع نطاق ولاية البعثة كما ينص على ذلك القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧).

وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى أن هذا القرار يمثل مرحلة جديدة هامة من مراحل الدور الذي تقوم به البعثة في العراق، ويوسع نطاق مشاركة الأمم المتحدة في العراق من خلال تقديم المساعدة والخبرة إلى الشعب العراقي والحكومة العراقية في ما يتعلق بالمصالحة الوطنية، وتعزيز التفاهم على المستوى الإقليمي دعماً لعملية المصالحة، وبحشد الموارد لمساعدة العراقيين المتأثرين بالأزمة الإنسانية. وقال إن القرار أكد الاعتقاد السائد على نطاق واسع بأن ما يقع في العراق ليس له تداعيات استراتيجية على المنطقة فحسب، بل على العالم بأسره^(١٨٩).

وشدد ممثل المملكة المتحدة على أن المجلس، بوصفه يتحمل المسؤولية المحددة عن صون السلم والأمن الدوليين، لا يمكن أن يتهرب من مسؤولياته وإن كانت تلك المهام صعبة. وعلاوة على ذلك، أكد أنه لا يكفي اتخاذ القرارات وإصدار البيانات، بل يجب العمل بغية التنفيذ في الميدان وإحداث أثر حقيقي في حياة الناس من خلال تحقيق الأمن

(١٨٨) S/PV.5729، الصفحة ٣.

(١٨٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

الأمم المتحدة مذكرتها في عام ٢٠٠٥، فإن حكومة العراق لم تستكمل عملية التصديق بعد، ولم تسلم المذكرة.

وأفاد وكيل الأمين العام بأن شهر أيلول/سبتمبر شهد وقوع أقل عدد من الحوادث البشرية العراقية في ذلك العام. ويبدو أن وقف إطلاق النار الذي أعلنته إحدى الميليشيات والاتفاق الذي تم التوصل إليه مع مجموعتين أخريين، والجهود التي بذلتها القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية، قد أسهمت جميعاً في هذه النتيجة. وقال إن هذه الأحداث مثلت فرصة سياسية لتحويل التطورات العسكرية - السياسية إلى أساس لتحقيق المصالحة الوطنية الواسعة.

وأشار وكيل الأمين العام إلى أن القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) قد توخى تعزيز دور الأمم المتحدة في مساعدة حكومة العراق في تشجيع المشاركة البناءة للبلدان الإقليمية. وأكد أن الاجتماع الرفيع المستوى الذي استضافه الأمين العام ورئيس وزراء العراق في ٢٢ أيلول/سبتمبر، والحوار الإقليمي الذي بدأ في شرم الشيخ، يندرجان ضمن التطورات المشجعة.

وشدد على أنه من الأهمية بمكان، أولاً، أن يفسح للأمم المتحدة المجال السياسي والإنساني اللازم لتنفيذ الولاية الجديدة، وثانياً، حماية واحترام قدرة المنظمة على الاتصال مع جميع الجوانب. ونظراً للولاية الجديدة في العراق، ناشد الدول الأعضاء أن تقدم للبعثة موارد مالية وسوقية إضافية. وأكد وكيل الأمين العام أن ما يثير القلق بصورة مباشرة في هذا الشأن هو مركز الصندوق الاستثماري المنشأ لدعم الكيان المتميز الذي يوفر الحماية للأمم المتحدة وفقاً للقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، وهو سيكون مطلوباً على الأقل حتى عام ٢٠٠٨. غير أن الصندوق الاستثماري سيستنفد الشهر المقبل،

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٧٦٣، المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧٦٣، المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق^(١٩٤). واستمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين مقدمتين من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ومن ممثل الولايات المتحدة، الذي تكلم باسم القوة المتعددة الجنسيات^(١٩٥). وأدى جميع أعضاء المجلس وكذلك ممثل العراق بيانات أثناء الجلسة.

ولاحظ الأمين العام في تقريره أنه رغم الهجمات اليومية واستمرار ارتفاع معدلات التشرد والجمود السياسي، فقد لاحت بعض المؤشرات الإيجابية في شهر أيلول/سبتمبر، إذ طرأ انخفاض كبير على مستوى الإصابات في صفوف العراقيين. ووطّد رئيس الوزراء تحالفاً رباعياً مع الأحزاب الشيعية والكرديّة الرئيسيّة في البرلمان، كما تواصلت المناقشات بشأن تشريع له أهمية مركزية بالنسبة لعملية المصالحة الوطنية. وأشار الأمين العام كذلك إلى أنه قد تم توقيع اتفاق مركز البعثة بين الأمم المتحدة وحكومة العراق في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وذكر أن المادة الثانية عشرة من الاتفاق تنص على دخوله حيز النفاذ في تاريخ تبادل المذكرتين بين الطرفين. بما يؤكد إقرار الاتفاق من قِبَل السلطتين المختصتين لكل منهما. وعلى الرغم من تقديم

(١٩٤) S/2007/608، التقرير الأول المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧).

(١٩٥) بموجب القرارات ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥) و ١٧٢٣ (٢٠٠٦).

وواصلت قوات الأمن العراقية نموها، رغم أن ذلك يتم وسط مخاوف مستمرة بشأن الميول الطائفية لبعض العناصر بين صفوفها. وقد طبقت القوة المتعددة الجنسيات ممارسات لمكافحة التمرد شددت فيها على أهمية أن تعيش الوحدات في وسط من تقوم بتأمينهم، وبناء على ذلك، أنشئت عشرات من المراكز الأمنية التي تديرها القوة المتعددة الجنسيات والقوات العراقية، في بغداد وغيرها من المناطق في مختلف أرجاء العراق^(١٩٧).

وأعرب معظم المتكلمين عن قلقهم البالغ إزاء الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان وحالات التشريد في البلد. وأعرب العديد من المتكلمين عن تأييدهم القوي لتوسيع دور الأمم المتحدة في العراق ورحبوا بالمبادرات الأخيرة الرامية إلى تشجيع المشاركة البناءة للبلدان المجاورة والدول الأخرى في المنطقة. وشدد بعض الممثلين على الحاجة الملحة إلى مساءلة العاملين في الشركات الأمنية الخاصة، نظراً إلى الأحداث التي وقعت مؤخراً والتي أسفرت عن إصابات في صفوف المدنيين خلال عمليات مسلحة شاركت فيها تلك الجهات^(١٩٨). وشدد ممثل الاتحاد الروسي على ضرورة حل المسائل السياسية الحساسة المتعلقة بمستقبل كركوك والتوترات على الحدود العراقية - التركية، وأعاد تأكيد ضرورة وضع جدول زمني لانسحاب القوة المتعددة الجنسيات من العراق؛ وشدد أيضاً على حق الأمم المتحدة في التواصل بحرية مع جميع الجهات الفاعلة المعنية في العراق^(١٩٩). وشدد ممثل إيطاليا على أن الأمم المتحدة مؤهلة

(١٩٧) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٧.

(١٩٨) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (قطر)؛ والصفحة ١٠ (بيرو)؛ والصفحة ١٩ (جنوب أفريقيا).

(١٩٩) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

وبدون تقديم مساعدة مالية عاجلة، فإن قدرة الأمم المتحدة على العمل في العراق يمكن أن تعرقل بشكل كبير^(١٩٦).

وأبلغ ممثل الولايات المتحدة أن المكاسب الأمنية التي تحققت في محافظتي الأنبار وديالى، مكنت مجلسي المحافظتين من عقد اجتماعات منتظمة، مما أدى بدوره إلى إحراز تقدم في إعادة الخدمات وتطوير الاقتصاد وتنفيذ ميزانية المحافظتين. وشدد على أنه بعد أن بدأ العراقيون يحشدون صفوفهم لطرد قوات تنظيم القاعدة والمتطرفين من مجتمعاتهم المحلية، شهدت الأنبار وأجزاء من ديالى ونيوى تقدماً غير عادي على المستوى الأمني خلال الأشهر السبعة الماضية. وقال إن حكومة العراق قد أدرجت نحو ٢١ ٠٠٠ أنباري على قوائم الشرطة. وشدد على أن مشاركة العراق على الصعيدين الدولي والإقليمي آخذة في التحسن، وبفضل اتخاذ القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، أحرز تقدم أيضاً على مستوى الاتفاق الدولي مع العراق. وأعرب عن أسفه من أن جمهورية إيران الإسلامية رغم أنها تزعم أنها تدعم العراق، فهي تقدم معونة فتاكة لكل من مقاتلي الشيعة والسنة المتطرفين داخل العراق. وواصلت الجمهورية العربية السورية توفير الملاذ الآمن لعناصر النظام السابق، الذين يعملون كممولين رئيسيين وقادة للتمرد.

وأفاد ممثل الولايات المتحدة بأنه في ما يتعلق بالحالة الأمنية، منحت الزيادة في قوام القوة المتعددة الجنسيات التي حدثت في عام ٢٠٠٧ (طفرة عام ٢٠٠٧) المجتمعات المحلية المحاصرة الثقة اللازمة للعمل مع القوة على هزيمة تنظيم القاعدة والمتطرفين الذين يمارسون العنف. وقد انخفض العدد الإجمالي للحوادث الأمنية ولوفيات المدنيين في عام ٢٠٠٧، رغم أن هذه الأعداد ظلت عند مستويات غير مقبولة.

(١٩٦) S/PV.5763، الصفحات ٢-٥.

القرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٨٠٨ المعقودة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٨٠٨، المعقودة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وجّه الرئيس (إيطاليا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدّم من سلوفاكيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة^(٢٠٢). وأدلى ممثلو العراق، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة ببيانات أثناء الجلسة. واستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها الأمين العام المساعد والمراقب المالي، بوصفه ممثل الأمين العام في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة.

وأشار الأمين العام المساعد إلى أن المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، بوصفه هيئة للإشراف على مراجعة حسابات صندوق التنمية للعراق، أنشئ لينفذ الولاية المحددة في قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، وجرى تمديد تلك الولاية لاحقاً بموجب القرارات ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، و ١٦٣٧ (٢٠٠٥) و ١٧٢٣ (٢٠٠٦). ولقد أنشئ صندوق التنمية للعراق بموجب القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، وتودع فيه عائدات مبيعات صادرات النفط من العراق، فضلاً عن الأرصدة المنقولة من برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة، ومن الأرصدة العراقية المجمّدة الأخرى. وقد أسهم المجلس في ضمان استخدام الصندوق بصورة شفافة، لما فيه مصلحة شعب العراق، وفي أن تتوافق مبيعات صادرات النفط، والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي من العراق مع أفضل ممارسات الأسواق الدولية.

بصورة فريدة لأن تحدد المجالات التوفيقية التي يمكنها معالجة الشواغل المشروعة للمشاركين في العملية السياسية، وأن "تمكين المنظمة من القيام بذلك أمر يعود إلينا جميعاً"^(٢٠٠).

وأشار ممثل العراق إلى بعض التطورات الإيجابية فيما يتعلق بالتحديات الرئيسية التي تواجهها حكومة العراق؛ حيث انخفضت مستويات الأنشطة الإرهابية، وتم تعزيز خطط إعادة البناء والاستثمار. وقد اكتمل إعداد مشروع قانون جديد بشأن المساءلة والعدالة وتمت إحالته إلى مجلس النواب كبديل عن قانون اجتثاث البعث. وأعيد عشرات الآلاف من موظفي الحكومة السابقة إلى وظائفهم السابقة بصرف النظر عن انتمائهم السياسي. وسعت حكومة العراق جاهدة لتهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم. وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، أعرب ممثل العراق عن سروره لرؤية بوادر إيجابية في تقرير الأمين العام عن التعاون مع السلطات العراقية، وأكد أنه يرجو أن تحقق الزيارة الوشيكة للمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التابع لمجلس حقوق الإنسان نتائج إيجابية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العراق. وأكد مجدداً أن العراق ما زال يريزح تحت الأعباء الثقيلة لتعويضات الكويت عن غزوها من قبل نظام صدام، ووجه الانتباه إلى الطلبات السابقة التي قدمتها حكومة العراق لتعليق هذه المدفوعات أو تقليصها إلى مستوى يمكن أن يتحمله العراق في حالته الراهنة^(٢٠١).

(٢٠٢) S/2007/738.

(٢٠٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(٢٠١) المرجع نفسه، الصفحات ٢٥-٢٨.

يلاحظ أن وجود القوة المتعددة الجنسيات في العراق جاء بناء على طلب من حكومة العراق، ويؤكد من جديد التفويض الممنوح للقوة المتعددة الجنسيات، ويقرر تمديد ولايتها؛

ويقرر استعراض ولاية القوة المتعددة الجنسيات عندما تطلب حكومة العراق ذلك أو في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ويعلن أنه سينتهي هذه الولاية في وقت أقرب إذا طلبت منه حكومة العراق ذلك؛

ويقرر استعراض أحكام القرار بشأن إيداع العائدات في صندوق التنمية للعراق وبشأن دور المجلس الدولي للمشورة والمراقبة وأحكام الفقرة ٢٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) عندما تطلب حكومة العراق ذلك أو في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛

ويطلب أن تواصل الولايات المتحدة، نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات، تقديم تقرير فصلي إلى المجلس عما تبذله القوة من جهود وما تحزره من تقدم.

وأُرفقت بذلك القرار رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ من رئيس وزراء العراق ورسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ من وزيرة خارجية الولايات المتحدة، وكانت الرسالتان موجّهتان إلى رئيس مجلس الأمن.

ورحب ممثل الولايات المتحدة بقرار المجلس بالإجماع أن يدعم الطلب الذي تقدمت به حكومة العراق للمحافظة على الزخم الحالي ولتجديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات. وقال إنه يرى أن التصويت عكس اعتراف المجتمع الدولي بأهمية دعم الجهود التي يبذلها العراق من أجل إرساء ديمقراطية مستقرة وسلمية. وبينما دعا القادة العراقيين إلى إحراز تقدم في ما يتعلق بالمصالحة الوطنية، أعاد تأكيد التزام

وسلّط الأمين العام المساعد الضوء على الاستنتاجات الرئيسية التي تم التوصل إليها والمتعلقة بمواطن ضعف ضوابط عائدات النفط. وقد شملت مواطن الضعف هذه عدم وجود نظام لقياس كميات النفط الموجودة في حقول النفط وفي مرافق التخزين والمصافي، واستخدام عمليات المقايضة، وعدم كفاية الرقابة التي تخضع لها النفقات، وعدم إدخال بعض الموارد النفطية، التي يتم تهريبها، إلى حسابات الصندوق، فضلا عن بعض الممارسات التعاقدية. بما ذلك الاستثناءات من الإجراءات الشرائية المعتادة. وذكر أيضا أن مجلس الوزراء العراقي أنشأ لجنة من الخبراء الماليين للتحضير للوقت الذي سيتعين فيه على حكومة العراق القيام بمهام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة. وقد عملت اللجنة جنبا إلى جنب مع المجلس للإشراف على المراجعة المؤقتة لحسابات عام ٢٠٠٧^(٢٠٣).

وذكر ممثل الاتحاد الروسي بأن مجلس الأمن لم ينشئ صندوق التنمية للعراق ولا المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، ولكنهما عملا، في جملة أمور، على تيسير تنفيذ قرارات المجلس، وأعرب عن أسفه لأن مجلس الأمن لم يتلق تقارير عن هذه المسألة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وأعرب عن تأييد وفده القوي للاستماع إلى إحاطة إعلامية يقدمها الصندوق في واشنطن، وحث الأمين العام المساعد على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنظيم تقديم هذه الإحاطة^(٢٠٤).

ثم انتقل المجلس للتصويت على مشروع القرار؛ الذي اعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧)، والذي قام فيه المجلس، متصرفاً بموجب الفصل السابع من الميثاق، بجملة أمور منها أنه:

(٢٠٣) S/PV.5808، الصفحات ٢-٤.

(٢٠٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٤-٥.

من نجاحات كبيرة في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية. وقد اقتضى هذا التقدم إعادة النظر في دور القوة المتعددة الجنسيات وصلاحياتها من أجل تحقيق التوازن بين الحاجة إلى تمديد ولاية هذه القوة لمرة واحدة أخيرة وبين التقدم الذي أنجزه العراق في المجال الأمني.

وقال أيضا إنه من الضروري أيضا معاملة حكومة العراق بوصفها حكومة دولة مستقلة وكاملة السيادة. وذكر أن حكومته رحبت بالقرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧) على أن يكون مفهوما أن مهام تجنيد الجيش العراقي وقوات الأمن العراقية وتدريبها وتجهيزها هي مسؤولية حكومة العراق.

وأفاد كذلك بأن حكومة العراق رحبت بالقرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧) على أن يكون مفهوما أنه التمديد الأخير لولاية القوة المتعددة الجنسيات، وهي تتوقع في المستقبل أن يتمكن المجلس من التعامل مع الحالة في العراق دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وبينما شدد على أهمية البرامج الإنمائية وبرامج إعادة الإعمار، أكد ممثل العراق أنه ينبغي إعفاء بلده من تركة النظام السابق وأن يتحرر من الأعباء المالية المرتبطة بهذه التركة. وفي هذا الصدد، حث المجلس على إعادة النظر في قراراته^(٢٠٧) المتعلقة بصندوق تعويضات الكويت من أجل خفض النسبة الحالية البالغة ٥ في المائة من عائدات العراق من النفط التي تودع في ذلك الصندوق إلى أقصى حد ممكن^(٢٠٨).

(٢٠٧) انظر أيضا الرسالة المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الموجهة من رئيس وزراء العراق (القرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧)، المرفق الأول).

(٢٠٨) S/PV.5808، الصفحات ٦-١٠.

الولايات المتحدة بمساعدة حكومة العراق على تحقيق الأهداف التي وضعتها لنفسها^(٢٠٥).

وشدد ممثل المملكة المتحدة على أن القرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧) يضمن لحكومة العراق أن تلتزم، في أي وقت من الأوقات، إعادة النظر في ولاية القوة المتعددة الجنسيات أو إنهاء هذه الولاية. وأبلغ المجلس بأن المسؤولية الأمنية عن البصرة، وهي المحافظة الأخيرة التي كانت سابقا تحت سيطرة المملكة المتحدة، نُقلت إلى السيطرة العراقية. وأشار إلى أن قوات حكومته ستواصل العمل مضطلة بدور المراقب، وبتقديم التدريب والتوجيه والمشورة في المستقبل، مع الاحتفاظ بالقدرة على التدخل من جديد لدعم قوات الأمن العراقية، عند الاقتضاء^(٢٠٦).

وشدد ممثل العراق على التطورات الإيجابية التي شهدتها بلده في الأشهر القليلة الماضية، بما في ذلك اعتماد دستور دائم وديمقراطي، وإنشاء مؤسسات قانونية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع الأحزاب السياسية. وذكر أن حكومته واصلت جهودها لتحقيق المصالحة الوطنية، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، بما في ذلك عن طريق تنفيذ الاتفاق الدولي مع العراق. وفي الوقت الذي أكد فيه أهمية دور القوة المتعددة الجنسيات، إلى جانب القوات الوطنية العراقية، في الإسهام في الجهود المبذولة لإحلال الأمن وسيادة القانون، طلب ممثل العراق إلى مجلس الأمن النظر في تمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات، وذلك على ضوء ما حققه العراق من منجزات على مدى السنوات القليلة الماضية، وهي تعزيز قدرات جيشه وقواته الأمنية وما أنجزه

(٢٠٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٢٠٦) المرجع نفسه، الصفحة ٦.